

الشَّــرْحُ وَالتَّوْضِيْح

لِقَصِيْدَة غَـرَامِي صَحِيْح

لشهاب الدين أحمد بن فرح الإشبيلي

لفضيلة الشيخ أبي عبدالرحمن يحيى بن علي الحجوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

ففي إحدى الليالي من شهر جماد الأول عام (١٤٢٩هـ) وأنا تارة أقلّب كتاب "تنوير الحوالك ببيان الصحيح من أحكام المناسك"، وأرى أن الموجود بين يدي بحاجة إلى مزيد عناية وتتميم، وتارة أنظر إلى المرصوص بين يدي من تحقيق "فتح الباري"، وأنه يحتاج إلى مراجعة وتصحيح، وتارة إلى بعض البحوث الأخرى لنا أو لإخواننا التي هي في انتظار المراجعة.

وأخرى أتذكر بعض القضايا في الدعوة؛ فشعرت بالهم كما هو المعتاد عند أن يجول الذهن في مثل هذه الأمور، فاستلقيت على الفراش وأنا أتذكر قول الشاعر:

ومشتت العزمات ينفق عمره ... حيران لا ظفر ولا إخفاق

وأحببت أن أطالع كتابًا، فوقعت يدي على "مجموع رسائل الإمام الحافظ ابن عبد الهادي" رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن ضمنها تلك اللامية الغزلية العميقة في أنواع الحديث على اختصارها، للإمام أبي العباس أحمد بن فرح الإشبيلي رَحِمَهُ اللَّهُ، فرأيت أن الإمام ابن عبد الهادي علق عليها فيما يختص بالتعاريف الاصطلاحية.

ومع كثرة من شرحها كما أشار إلى ذلك بتوسع الولد حسين بن أحمد حفظه الله في ترجمة ناظمها، وفي شراح المنظومة، إلا أن بعضها مختصر، وأكثرها -إن لم تكن كلها- حسب ما رأيت لم يعتن بالتنبيه على ما شطح فيه الناظم رحمه الله.

فجمعت عليها بعضًا مما لم يكن في شرحي على "البيقونية"، وأضفت ما احتجت إضافته من الشرح المذكور عليها، واعتبرتها ترويحًا من تلك البحوث الثقيلة شيئًا ما.

وأرجو أن ينفع اللهُ بها كما نفع بـ"شرح البيقونية" مع كثرة شروحها؛ إلا أن هذه المختصرات كثيرة الطلب، فمن وقع في يده شرحنا أو شرح غيرنا نفعه ذلك -إن شاء الله-، وبالله التوفيق.

كتبه

يحيى بن علي الحجوري

في شهر جماد الأول ١٤٢٩هـ

تَرْجَمَةُ النَّاظِمِ

هو أبو العباس أحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي نزيل دمشق.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في "تاريخ الإسلام" (٥٢/ ٣٨٢) وفيات سنة ٦٩٩: أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد، الإمام الحافظ الزاهد، بقية السلف، شهاب الدين أبوالعباس اللخمي الإشبيلي الشافعي، وُلِدَ في ثالث ربيع الأول سنة خمس وعشرين وستمائة بإشبيلية، وأسر في أخذ الفرنج إشبيلية سنة ست وأربعين، وَخَلَّصَه الله.

وقدم الديار المصرية سنة بضع وخمسين، فتفقه بها على الشيخ عز الدين ابن عبدالسلام قليلًا، وسمع منه، ومن شيخ الشيوخ: شرف الدين الأنصاري الحموي، والمعين أحمد بن زين الدين، وإسماعيل بن عزون، والنجيب بن الصيقل، وابن علاق، وطائفةٍ.

وبدمشق من شيخ الوقت ابن عبدالدائم، وعمر الكرماني، وفراس العسقلاني، وخَلْقٍ.

وعني بالحديث، وأتقن ألفاظه، ومعانيه، وفقهه حتى صار من كبار الأئمة، وذلك مضاف إلى ما فيه من الورع، والصدق، والنسك، والديانة، والسمت الحسن، والتعفف، وملازمة الاشتغال، والإفادة.

وكان فقيهًا بالشامية وبها يسكن، وله حلقة للإشغال بكرةً بجامع دمشق

عُرِضَت عليه مشيخة دار الحديث النورية، فامتنع، وكان رجلاً مهيبًا، مديد القامة.اهـ

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في "تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٤٨٦): وكانت له حلقة إقراء للحديث وفنونه، حَضَرْتُ مجالِسَه، ونعم الشيخ كان: عِلمًا، وفضلًا، وَوَقَارًا، وَديانة، واستحضارًا، واستبحارًا، وثقةً، وصدقًا، وتعففًا، وقصدًا، تَخَرَّج به جماعة، وَكَتَبَ الكثير من الفقه والحديث.

وقال أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي في "النجوم الزاهرة" (٨/ ١٩١): الشيخ الصالح الحافظ...، كان حافظًا، دَيِّنًا، خَيِّرًا، زاهدًا، متورعًا، عُرض عليه جهات كثيرة، فأعرض عنها.

وقال الصفدي في "الوافي بالوفيات" (٧/ ١٨٧): عني بالحديث، وأتقن ألفاظه، ومعانيه، وفقهه، وصار من كبار الأئمة، إلى ما فيه من الورع، والصدق، والديانة، وكان فقيهًا بالشامية، وله حلقة إشغال بكرةً بالجامع، وَعُرِضَت عليه مشيخة دار الحديث النورية، فامتنع.

وانظر ترجمته في "العبر" (٥/ ٣٩٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٤٨٦)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (٨/ ٢٦)، وغيرها.

عِنَايَةُ كَثِيْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِهَذِهِ الْـمَنْظُومَة

قال الذهبي رحمه الله في "تاريخ الإسلام": وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث سمعتها منه أولها:

غرامي صحيح والرجاء فيك مُعْضِل وحزني ودمعي مرسَل مسَلسَلُ

وهي عشرون بيتاً، سمعها منه شيخانا: الدمياطي، واليونيني سنة بضع وستين، وسمع منه: البرزالي، والمقاتلي، والنابلسي، وأبومحمد بن أبي الوليد، وكان من ألزم الطلبة له.

قال عنها الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله تـ(٧٧١هـ) في: "طبقات الشافعية الكبرى" (٨/ ٢٩): قصيدة بليغة، جامعة لغالب أنواع الحديث.اهـ

وقال الشيخ عبدالحي (ابن العماد) الحنبلي رحمه الله تـ(١٠٨٩هـ) في "شذرات الذهب" (٧/ ٤٤٤): حفظها جماعة، وعلى فهمها عوَّلوا. اهـ

وقال الشيخ الأديب أحمد بن محمد المَقري التلمساني رحمه الله تـ(١٠٤١هـ) في "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب" (٢/ ٥٣١): شَرَحَ هذه القصيدة جماعة من أهل المشرق والمغرب يطول تعدادهم، وهي وحدها دالَّة على تمكّن الرجل.اهـ

وقال العلامة محمد السفاريني رحمه الله تـ(١١٨٩هـ) في "المُلَحُ الغراميّة" ص(١٨): نَظَمَ قصيدته اللاميّة، فأبدع على سبيل الطرق الفَراسِيّة، وأتى بجملةٍ من أقسام المصطلح في ضمنها على سبيل التَّوْرِية، فزادت بذلك ملاحتها، وظهرت فصاحتها.اهـ

سَبَبُ تَسْمِيَتِهَا بِالْقَصِيْدَةِ الْغَرَامِيَّة

قال الكتاني في "الرسالة المستطرفة" (٢١٨): ولأبي العباس شهاب الدين أحمد بن فرح -بالفاء والحاء المهملة- بن أحمد بن محمد اللخمي الإشبيلي الشافعي نزيل دمشق، المتوفى سنة تسع وتسعين وستمائة، منظومة في ألقاب الحديث، تعرف بـ"القصيدة الغرامية"؛ لقوله في أولها: (غرامي صحيح).

شُرُوْحُ الْـمَنْظُومَة

لهذه المنظومة شروح كثيرة منها:

١ـ شرح الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي المتوفى سنة (٧٤٤)، صاحب "الصارم المنكي"، ويوجد منه بدار الكتب المصرية -كما في فهرستها (١/ ٢٤٩)- خمس نسخ، وقد طبعت ضمن "مجموع رسائل ابن عبد الهادي".

٢ـ شرح أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ، الفلسطيني تـ(٨٠٩)، واسم شرحه "شرف الطالب في أسنى المطالب"، وله نسخ مخطوطة عديدة.

٣ـ شروح محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الشافعي تـ(٨١٩)، ترجمه السيوطي في "بغية الوعاة" (١/ ٦٣-٦٦)، وذكَر أن له على هذه المنظومة ثلاثة شروح.

طبع أحد هذه الثلاثة وهو "زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح"، في عام (١٣١٣)، وأُلحقت به ترجمته بالألمانية.

٤ـ شرح ابن قطلوبغا الحنفي تـ(٨٧٩).

قال السخاوي (٦/ ١٨٦): ومما صنفه في هذا الشأن شرح قصيدة ابن فرح في الاصطلاح، وقال: إنه بحث فيه مع العز بن جماعة.

وانظر: "فهرست دار الكتب المصرية" (١/ ٢٥١).

٥ـ البهجة السَّنية في حل الإشارات السُّنية لمحمد بن ابراهيم التتائي المالكي المتوفى سنة (٩٤٠) تقريباً.

٦ـ شرح محمد بن محمد الدلجي العثماني الشافعي تـ(٩٤٧).

٧ـ "بيان ما للحديث من مصطلح بشرح منظومة ابن فرح"، تأليف عبدالقادر بن أحمد بن عبد القادر الغنيمي الأنصاري الشافعي، أتمه في رمضان سنة (٩٨٣).

٨ـ شرح يحيى بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي الشهير بالقرافي، أتم تأليفه في عام (٩٢٦)، توفي سنة (٩٦٠).

وشرحه مطبوع مع حاشية عليه لشيخ من الأزهر اسمه: إبراهيم بن محمد البرماوي تـ(١١٠٦).

٩ـ شرح محمد ـ الشهير بـ(وفا) ـ بن ناصر الدين القرافي الشافعي، أتمه في شهر رجب من سنة (١٠٤٤).

١٠ـ شرح محمد بن أحمد السفاريني النابلسي الحنبلي تـ(١١٨٨) شارح ثلاثيات المسند، واسمه "الملح الغرامية على منظومة ابن فرح اللامية"، وقد طبع.

١١ـ "المقترح في شرح أبيات المصطلح"، لعمر بن عبدالله الفاسي تـ(١١٨٨). نسخة منه في الخزانة التيمورية.

١٢ـ شرح أعرابي بن محمد الأزهري، ألفه سنة (١٢١٤)، انظر فهرس

التيمورية (٢/ ٢١) أو دار الكتب (١/ ٢٤٩).

١٣ـ شرح محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المالكي الشهير بالأمير تـ(١٢٣٢).

١٤ـ "النكت الغريبة العجاب المبينة لمعاني قصيدة ابن فرح الأشبيلي على وجه الصواب" تأليف أحمد بن موسى بيلي العدوي المالكي، منه بدار الكتب نسختان خطيتان، كذا في فهرستها (١/ ٣١٩).

١٥ـ شرح أبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي الطرابلسي تـ(١٣٠٥)، ترجمته في "فهرس الفهارس" (١/ ١٠٤-١٠٦).

١٦ـ شرح محمد بدر الدين الحسيني تـ(١٣٥٤)، طبع بدمشق سنة (١٩٨١).

١٧ـ "المخبر الفصيح عن أسرار غرامي صحيح"، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني صاحب "فهرس الفهارس"، راجع "مقدمة محققه" (١/ ٢٥).

نَظَائِرُ هَذِهِ الْـمَنْظُومَة

لم تكن هذه المنظومة هي الوحيدة التي نظمت بهذه الصيغة الغزلية في ألقاب الحديث؛ فقد نظم برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن أيوب المعروف بابن أبي شريف المقدسي المصري الشافعي.

قال ابن العماد في "شذرات الذهب" (٨/ ١٢٠): الشيخ الإمام، والحبر الهمام، العلامة المحقق، والفهامة المدقق، شيخ مشايخ الإسلام...، ومن شعره من قصيدة ختم بها "صحيح البخاري":

دموعي قد نمت بسر غرامي وباح بوجدي للوشاة سقامي

فأضحى حديثي بالصبابة مسندًا ومرسل دمعي من جفوني هامي

وصدقة بن فرح الفيشي.

قال السخاوي في "البلدانيات" (٢٣٨): البلد السادس والخمسون، فيشا الصغرى ... أنشدني بها صدقة بن فرح الفيشي لنفسه:

غرامي صحيح من قديم الأوائل وجسمي سقيم والهوى في مقاتلي

أرى الفضل عنكم مسندًا ومعنعنًا ولولاكم ما طاب نقل لناقل

فأنتم منائي في الوجود وليس لي فخار سوى مدحي لكم في المحافل

وقال العيدروسي في "النور السافر" (٣٢١): وفيها -أي: في سنة (٩٨٥هـ)- كان ختم "صحيح البخاري" بحضرة سيدي الوالد، وأنشأ الشيخ عبد المعطي في ذلك قصيدة طنانة، وهي:

حديث غرامي مسند ومسلسل ... ومطلق دمعي فوق خدي مرسل

وعشقي صحيح والعواذل قولهم ... ضعيف ومتروك هبًا مُتَقَوَّل

وما حسن إلا الأحاديث عنكم ... وأما حديث عن سواكم فمعضل

أحبتنا طبتم فطاب حديثكم ... وطاب سماعي عنكم حين ينقل

صُورَةُ الْمَخْطُوطَة

غرامي صحيح في مصطلح الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

غرامي صحيح والرجا فيك معضل ... وحزني ودمعي مرسل ومسلسل
وصبري فيكم يشهد العقل انه ... ضعيف ومتروك وذلي اجمل
ولاحسن الا اسماع حديثكم ... مشافهة يملي علي فانقل
وامري موقوف عليك وليس لي ... علي احد الا عليك المعول
ولو كان مرفوعا اليك لكنت لي ... علي رغم عذالي ترق وتعدل
وعذل عذولي منكر لا اسيغه ... وزور وتدليس يرد ويهمل
اقضي زماني فيك متصل الاسي ... ومنقطعا عما به اتوصل
وها انا في اكفان هجرك مدرج ... تكلفني ما لا اطيق فاحمل
واجريت دمعي فوق خدي مدبجا ... وما هي الا مهجتي تتحلل
فمتفق جسمي وسهدي وعبرتي ... ومفترق صبري وقلبي المبلبل
ومؤتلف وجدي وشجوي ولوعتي ... ومختلف حظي وما منك امل
خذ الوجد عني مسندا ومعنعنا ... فغيري بموضوع الهوي يتحلل
وذي نبذ من مبهم الحب فاعتبر ... وغامضه ان رمت شرحا اطول
عزيز بكم صب ذليل لعزكم ... ومشهور اوصاف المحب التذلل

غريب

غريب يقاسي البعد عنك وماله ... وحقك عن دار القلا متحول
فرفقا بمقطوع الوسائل ماله ... اليك سبيل لا ولا عنك معدل
فلا زلت في عز منيع ورفعة ... ولا زلت تعلو بالتجني فانزل
اوري بسعدي والرباب وزينب ... وانت الذي تعني وانت المؤمل
فخذ اولا من اخر ثم اولا ... من النصف منه فهو فيه مكمل
ابر اذا اقسمت اني بحبه ... اهيم وقلبي بالصبابة مشغل

نَصُّ الْـمَنْظُومَة[1]

١) غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ ... وَحُـزْنِي وَدَمعِـي مُرْسَـلٌ وَمُسَلْـسَلُ

٢) وَصَـبْرِيَ عَـنْكُمْ يَـشْهد الْعَقْـلُ أَنَّـهُ ... ضَـعِيفٌ وَمَـتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَـلُ

٣) وَلا حَـسَنٌ إِلَّا اسْـتِمَاعُ حَـدِيثِكُمْ ... مُـشافَهَةً يُمْـلَى عَـلَيَّ فَأَنْقُـلُ

٤) وَأَمْـرِيَ مَوْقُـوفٌ عَليـكَ وَلَـيسَ لِي ... عَـلَى أَحَـدٍ إِلاَّ عَلَيْـك مُعَـوَّلُ

٥) وَلَـوْ كَـانَ مَرْفُوعًـا إِلَيْـكَ لَكُنْـتَ لِي ... عَـلَى رَغْـمِ عُـذَّالِي تَـرِقُّ وَتَعْـدِلُ

٦) وَعَـذْلُ عَـذُولِي مُنكَـرٌ لاَ أَسِـيغُهُ ... وَزُورٌ وتَـدْلِيسٌ يُـرَدُّ وَ يُهْمَـلُ

٧) أُقَـضِّي زَمَـانِي فِيْـك مُتَّـصِلَ الأَسَـى ... وَمُنْقَطِعًـا عَـمَّا بِـهِ أتوَصَّـلُ

٨) وَهَـا أَنَـا فِي أَكْفَـانِ هَجْـرِك مُـدْرجٌ ... تُكلِّفُنِـي مَـا لاَ أُطِيـقُ فَأَحْمِـلُ

٩) وَأَجْرَيـتُ دَمْعِـي بالـدِّمَاءِ مُـدَبَّجا ... وَمَـا هِـي إِلاَّ مُهْجَتِـي تَتَحلَّـلُ

١٠) فَمتَّفِـقٌ جَفْنِـي وَسُـهْدِي وَعـبرتِي ... وَمُفْـتَرِقٌ صَـبْرِي وَقَلْبِـي الْمُبَلْبـلُ

١١) وَمُؤتَلِفٌ وَجْدِي وَشَـجْوِي وَلَـوْعَتِي ... وَمخْتَلِـفٌ حَظِّـي وَمَـا مِنْـك آمُـلُ

١٢) خُـذِ الْوَجْـدَ مِنِّـي مُـسْنَدًا وَمُعَنْعَنًـا ... فَغَـيْرِي بِمَوْضُـوع الـهَوَى يَتَحَيَّـلُ

---

(١) ممن ذكر هذه القصيدة كاملة في ترجمته: الصفدي في "أعيان العصر" (١/ ٣١٠ ـ ٣١١)، والسبكي في "طبقات الشافعية" (٨/ ٢٧ ـ ٢٩)، والتلمساني [نقلاً عن الصفدي] في "نفح الطيب" (٢/ ٥٣١)، وذكر العيني في "عِقْدُ الجُمان" (٤/ ٩٩ ـ ١٠٠) (ثمانية عشر) بيتاً، والسخاوي في البلدانيات (١٤٧) وذكر ابن تغري بردي (ثمانية) أبيات في "النجوم الزاهرة" (٨/ ١٩١)، وذكر الصفدي في "الوافي" (٧/ ٢٨٦)، وابن العماد في "الشذرات" (٧/ ٧٧٦) البيت الأوَّل منها، وكذا الذهبي في "تاريخ الإسلام".

١٣) وَذِي نُبَـذٌ مِـنْ مُـبْهَمِ الحُـبِّ فَـاَعْتَبِرْ وَغَامِـضُهُ إنْ رُمْـتَ شَرْحـاً أطَـوِّلُ

١٤) عَزِيـزٌ بِكُـمْ صَـبٌّ ذَلِيـلٌ لِعِـزِّكُمْ وَمَـشْهُورُ أوْصَـافِ المُحِـبِّ التَّـذَلُّلُ

١٥) غَرِيـبٌ يُقَـاسِي البُعْـدَ عنْـكَ وَمَالَـه وحَقِّـك عَـن دَارِ الْـهَوَى مُتَحَـوَّلُ

١٦) فَرِفْقًـا بِمَقْطُـوعِ الوَسـائِلِ مالَـهُ إلَيْـك سَـبِيلٌ لاَ وَلاَ عنْـك مَعْـدِلُ

١٧) فَـلا زِلْـتَ فِي عِـزٍّ مَنيـعٍ وَرِفْعَـةٍ وَلاَ زِلْـتَ تَعْلُـوُ بـالتَجَنِّي فَـأنْزِلُ

١٨) أُوَرِّي بِـسُعْدَى وَالرَّبَـابِ وزيْنَـبٍ وَأنْـتَ الـذِي نَعْنِـي وأنْـت المُؤَمَّـلُ

١٩) فَخُـذْ أوَّلًا مِـنْ إسْـمِهِ ثُـمَّ أوَّلًا مِـنَ النِّـصْفِ مِنْـهُ فَهْـوَ فِيـهِ مُكَمَّـلُ

٢٠) أبَـرُّ إذَا أقْـسمْتُ أنِّي بِحُبِّـهِ أَهِـيْمُ وَقَلْبِـي بالـصَّبابة يُـشْعَلُ

الشَّـرْح

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

١) غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ   وَحُزْني وَدَمعِي مُرْسَلٌ وَمُسَلْسَلُ

قَوْلُهُ: غَرَامِي.

الغرام: قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه "روضة المحبين" (٤٩): وأما الغرام: فهو الحب اللازم، يقال: رجل مغرم بالحب، أي: قد لزمه الحب، وأصل المادة من اللزوم، ومنه قولهم: رجل مغرم من الغرم، أو الدين.

قال في "الصحاح": والغرام: الولوع، وقد أغرم بالشيء، أي: أولع به، والغريم لذي عليه الدين، يقال: خذ من غريم السوء ما سنح. ويكون الغريم أيضا الذي له الدين، قال كثير عزة:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه   وعزة ممطول معنى غريمها

ومن المادة قوله تعالى في جهنم: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾[الفرقان: ٦٥]، والغرام: الشعر الدائم اللازم، والعذاب، قال بشر:

ويوم النسار ويوم الجفا   ركانا عذابا وكانا غراما

وقال الأعشى :

إن يعاقب يكن غرامًا وإن يعـ   ـط جزيلا فإنه لا يبالي

وقال أبو عبيدة: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾[الفرقان: ٦٥]، كان هلاكًا، ولزامًا لهم، وللطف المحبة عندهم، واستعذابهم لها لم يكادوا يطلقون عليها لفظ الغرام، وإن لهج به المتأخرون.

قَوْلُهُ: صَحِيْحٌ.

قال الإمام ابن عبد الهادي رَحِمَهُ الله: الحديث الصحيح المتفق على صحته؛ هو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط، إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معلًّا.

قلت: الصحيح لغة: ضد السقيم، يقال: فلان صحيح. وفلان سقيم ومعلول.

واصطلاحًا: الصحيح لذاته الذي يُحكَم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، كما ذكر غير واحد من الأئمة، منهم ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" هو ما اجتمعت فيه ستة شروط:

الشرط الأول: أن يكون له سند.

فلا تعرف صحة الحديث من ضعفه إلا بالسند، ذكر مسلم في "مقدمة صحيحه" عدة آثار في ذلك منها:

- قول ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.
- وقول ابن سيرين: إنَّ هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.

- وقول ابن المبارك: بيننا وبينهم القوائم. يعني الإسناد.
- وقوله كما في "شرف أصحاب الحديث" للخطيب: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم.
- وقال ابن المديني: السند مثل الدرج، ومثل المراقي، فإذا زلت رجلك عن الْـمِرْقَاة؛ سقطت.
- وقال الإمام البخاري في كتاب العلم من "صحيحه": [باب:٤] قول المحدث: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وقال ابن مسعود: حدثنا رسول الله وهو الصادق المصدوق. وقال شقيق: سمعت من النبي كلمة...، وقال النبي ﷺ: «**إنَّ من الشجر شجرة تشبه المؤمن، حدثوني ما هي؟**».
- وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما عند أحمد، وأبي داود، وغيرهما، أنَّ النبي ﷺ قال: «**تسمعون، ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم**».
- وذكر الذهبي في ترجمة إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة من "ميزان الاعتدال": أنَّ الزهري سمع إسحاق بن عبدالله يحدث ويقول: قال رسول الله. فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، ألا تسند أحاديثك، تحدث بأحاديث ليس لها خُطُمٌ، ولا أَزِمَّة.

الشرط الثاني: اتصال السند.

الذي هو حكاية طريق المتن، بحيث يكون كل واحد من رواة السند سمع من شيخه إلى منتهاه.

وضد المتصل: المنقطع الذي سقط من إسناده بعض الرواة، فهذا من ضمن الضعيف المردود، وليس من ضمن الصحيح.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في "نخبة الفكر": المردود إما أن يكون لسقطٍ، أو طعنٍ، فالسقط إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف، أو من آخره بعد التابعي، أو غير ذلك. **فالأول**: المعلق. **والثاني**: المرسل. **والثالث**: إن كان باثنين فصاعدًا؛ فهو المعضل، وإلا فالمنقطع.

ثم قد يكون (أي: السقط) واضحًا، أو خفيًّا؛ فالأول (الواضح) يُدْرَك بعدم التلاقي،[٢] والثاني المدلس، وَيَرِدُ بصيغةٍ تحتمل الُّلقي كـعن، وقال.اهـ

الشرط الثالث: تحقق العدالة في رواته.

والعدالة هي: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، والمروءة، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُم﴾[الطلاق:٢]، وقوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾[البقرة:٢٨٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في "مفتاح دار السعادة" (١/ ٤٩٦): وقد يغلط في مسمى العدالة؛ فيظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له، وليس كذلك، بل هو

---

(٢) **قلت**: أو مع التلاقي وعدم السماع، وكلاهما مذكور في "جامع التحصيل" ونحوه، تارة يقولون: فلان لم يدرك فلانًا. وتارة يقولون: فلان أدرك فلانًا ولم يسمع منه.

وقد ساق الإمام ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في "شرح علل الترمذي" جملةً من الأمثلة لهذا، وهذا يرد به على مذهب مسلم رَحِمَهُ اللهُ في عدم اشتراط اللقي.

عدل مؤتمن في الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى الله منه؛ فإن هذا لا ينافي العدالة كما لا ينافي الولاية والإيمان.اهـ

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: لو كان العدل من لم يذنب؛ لم نجد عدلًا، ولو كان كل ذنب لا يمنع العدالة؛ لم نجد مجروحًا، ولكن من ترك الكبائر،[٣] وكانت محاسنه أكثر من مساوئه؛ فهو العدل.

وتتوفر العدالة في:

المسلم؛ لأنَّ الكافر ليس بعدل.

العاقل: فالمجنون لا يقال عنه حال جنونه: إنه عدل.

البالغ: أو المميز؛ فغير المميز لا يقال عنه حال عدم تمييزه: إنه عدل.

السالم من الفسق بارتكاب الكبائر، أو الإصرار على الصغائر، فمن تعمد ارتكاب الكبيرة، أو أصر على الصغائر؛ فهو فاسق، وليس بعدل.

السالم من خوارم المروءة: فمن انخرمت مروءته بخارمٍ معتبر؛ فليس بعدل.

قال الإمام الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ في "توضيح الأفكار" (٢/ ١١٨-١١٩): وفسر المروءةَ وضبطها مُلَّا على القاري في حاشيته بقوله: والمروءة بضم الميم والراء بعدا واو ساكنة ثم همزة، وقد تبدل وتدغم، وهي كمال الإنسان من صدق اللسان، واحتمال عثرات الإخوان، وبذل الإحسان...، وكف الأذى عن الجيران، وقيل: المروءة التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه.

---

(٣) زاد بعضهم بعد (من ترك الكبائر): ولم يُصِر على الصغائر. وهي زيادة مقبولة.

وتعقبه الصنعاني برد بعض هذه الأمور، فقال: وإنما قاده إليه السجع.

وذكر من خوارم المروءة كالبول في الطريق، وصحبة الأراذل...

قال: ومجملها الاحتراز عما يُذَمُّ به عُرفًا.اهـ

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في "اختصار علوم الحديث": وتثبت عدالة الراوي باشتهاره بالخير، والثناء الجميل عليه، أو بتعديل الأئمة، أو اثنين منهم له، أو واحد (من الأئمة)، حتى ولو كان الإمام المعدِّل أحد الرواة عنه على الصحيح.

قَوْلُهُ: الْعَدْل.

فرقٌ بين العدل بمعنى الجور، وبين العدل بمعنى القسط، العدل بمعنى الجور ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[الجن:١٥].

﴿الْقَاسِطُونَ﴾ هم الجائرون، ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[الأنعام:١٥٠]، أي: يشركون.

وأما العدل بمعنى الإنصاف، وبمعنى ملازمة الحق؛ فمحمود: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص:٢٧]، يعني خلقهم بالعدل، وبالحق، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾[الأنبياء:١٦].

ولهذا فإن العادلين قد قال فيهم رسول الله ﷺ: «**إن المقسطين على منابر من نور، الذي يعدلون بحكمهم، وأهليهم وما ولوا**»، أخرجه مسلم، وفي "الصحيحين": «**سبعة يظلهم الله في ظله...**»، ومنهم «**إمام عادل**».

الشرط الرابع: الضبط.

وهو أن يكون كل راوٍ من رواة السند ضابطًا لما روى ضبطًا تامًّا، وهو المقصود بقوله: (معتمـد فـي ضبطـه ونقلـه)؛ فإن كان ضبطه قاصرًا فقد ينزله عن رتبة من يصحح حديثه إلى رتبة من يحسن حديثه، وقد يضعف كما في "توضيح الأفكار".

ذكر ابن رجب في "ملحق علل الترمذي" جملة ممن ضُعِّفَ بسبب عدم ضبطه وحفظه لما في صدره من المحفوظات، فخلَّط وضعف، وقد يكون عندهم ضبط كتاب، منهم: عبدالرزاق اختلط بآخرة إلا أن حديثه بعد اختلاطه إن كان من أصوله لم يتحرج من أخذها الأئمة.

وقد يكون عندهم ضبط كتاب، وليس عندهم ضبط صدر، بمعنى أنه ليس بمتقن لما حفظه، ومنهم: شريك بن عبدالله النخعي القاضي، قال يعقوب ابن شيبة وغيره: كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه؛ فهو صحيح، وهو سيء الحفظ؛ إلا ما كان من كتبه.

وكذا إذا كان عنده حفظ وضبط لما في صدره؛ إلا أنه فرَّط في أصوله، وكتبه؛ فقد يأتي من يدس فيها، فيأتي المحدث يحدث منها بما فيها من الخطإ، فيأتي بالغرائب فيضعَّف.

قال الصنعاني رحمه الله في "توضيح الأفكار" (١/ ٨): واعلم أنَّ الضبط قسمان: ضبط صدرٍ، بأن يثبت الراوي ما سمعه، بحيث يتمكن في استحضاره متى شاء.

قلت: ومعنى ذلك أنه يتقن حفظه، ويضبطه حتى يثبت في صدره.

وضبط كتاب: بأن يصونه منذ سمع فيه، وصححه إلى أن يؤدي منه.اهـ

ويكون السند على هذه الحال متصلًا إلى منتهاه، فلو تحققت العدالة والضبط في جميع رجال السند إلا واحد؛ اختلت عدالته، أو ضبطه؛ فإنَّ السند كله يضعف من أجل ذلك الواحد.

الشرط الخامس:

أن لا يكون شاذًّا، ولا منكرًا. وسيأتي بيانهما إن شاء الله.

الشرط السادس:

أن لا يكون معلًّا بعلة قادحة.

درجات الصحيح:

قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في "الموقظة" في تعريف الصحيح: هو ما دار على عدل متقنٍ، واتصل سنده.

وقال بعد هذا: فالمجمع على صحته إذًا المتصل السالم من الشذوذ، والعلة.

فأعلى مراتب المجمع عليه:

١) مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

٢) منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

٣) الزهري، عن سالم، عن أبيه.

٤) أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

٥) معمر، عن همام، عن أبي هريرة.

٦) ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس... إلخ.

هذه ضوابط الصحيح لذاته.

أما الصحيح لغيره:

فقال جمال الدين القاسمي في "قواعد التحديث" (ص٨٠): اعلم أن ما عرفناه أولًا هو الصحيح لذاته؛ لكونه اشتمل من صفات القبول على أعلاها.

وأما الصحيح لغيره فهو: ما صُحِّح لأمر أجنبي عنه؛ إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها كالحسن؛ فإنه إذا رُوي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة.

وكذا ما اعتمد بتلقي العلماء له بالقبول؛ فإنه يحكم له بالصحة، وإن لم يكن له إسناد صحيح، وكذا ما وافق آية من كتاب الله تعالى، أو بعض أصول الشريعة.

قال ابن الحصار: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب، بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به.اهـ كلام القاسمي.

الصحيح أقسام:

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في "التقريب والتيسير": الصحيح أقسام، أعلاها ما اتفق عليه البخاري، ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما

كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة.

أثبت البلاد في الحديث الصحيح في زمان السلف:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام.

وقال الخطيب: أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة؛ فإنَّ التدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز.

ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة؛ إلا أنها قليلة، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضًا.

ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة؛ غير أن رواياتهم كثيرة الدغل، قليلة السلامة من العلل.

وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات؛ فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ.

وقال هشام بن عروة: إذا حدثك العراقي بألف حديث، فألقِ تسعمائة وتسعين، وكن من الباقي في شك.

قولهم: هذا أصح شيء في الباب.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في "التقريب والتيسير": لا يلزم من هذه العبارة صحة

الحديث؛ فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفًا، ومرادهم: أرجحه، أو أقله ضعفًا.

أول من دَوَّن الصحيح المجرد.

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في "اختصار علوم الحديث": أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فهما أصح كتب الحديث، والبخاري أرجح؛ لأنه اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا: أن يكون الراوي قد عاصر شيخه، وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة.

ومن هاهنا ينفصل لك النزاع في ترجيح تصحيح البخاري على مسلم، كما هو قول الجمهور؛ خلافًا لأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم، وطائفة من علماء المغرب.

ثم إن البخاري ومسلمًا لم يلتزما بإخراج جميع ما يُحكم بصحته من الأحاديث؛ فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في "السنن" وغيرها.

عدد ما في "الصحيحين" من الحديث:

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: فجميع ما في "البخاري" بالمكرر: سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا، وبغير المكرر: أربعة آلاف. وجميع ما في

"صحيح مسلم" بلا تكرار نحو: أربعة آلاف.

وقد نظمها بعضهم كما في "فتح الباري"، فقال:

جميـــع أحاديـــث الـــصحيح الـــذي روى البخـــاري خمـــسٌ ثـــم ســـبعون للعـــد

وســـــبعة آلاف تـــــضاف ومـــــا مـــــضى إلى مـــائتين عـــد ذاك أولـــو الجـــد

وانتقد الحافظ رَحِمَهُ اللهُ هذا العدد.

مَعْنَى قَوْلِهِم: مُتّفَقٌ عَلَيْهِ.

أي: أخرجه عن ذلك الصحابي، وبذلك اللفظ البخاري، ومسلم في "صحيحيهما"، فإذا اختلف الصحابي واتحد اللفظ لا يكون متفقًا عليه، وإذا اتحد الصحابي واختلف اللفظ كذلك لا يكون متفقًا عليه.

قال القاسمي رَحِمَهُ اللهُ: الثمرات المجتناة من شجرة الحديث الصحيح المباركة:

الثمرة الأولى:

صحة الحديث توجب القطع به، كما اختاره ابن الصلاح في "الصحيحين"، وجزم بأنه هو القول الصحيح.

قال السخاوي في "فتح المغيث": وسبقه إلى القول بذلك في الخبر المتَلَقَّى بالقبول الجمهورُ من المحدثين، والأصوليين، وعامة السلف، وكذا غير واحد في "الصحيحين".

قال أبو إسحاق الإسفراييني: أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي

اشتمل عليها "الصحيحان" مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل؛ فذاك اختلاف في طرقها، ورواتها.

قال: فمن خالف حكمه خبرًا منها، وليس له تأويل سائغ للخبر؛ نقضنا حكمه؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول.اهـ

ونقل السيوطي في "التدريب" في آخر الكلام على الفائدة الرابعة من مسائل الصحيح عن الحافظ ابن نصر السجزي أنه قال: أجمع الفقهاء وغيرهم أنَّ رجلًا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في "البخاري" صحيحٌ قاله رسولُ الله ﷺ لا شك فيه؛ لم يحنث.

ونقلَ بعده أيضًا أن إمام الحرمين قال: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في "الصحيحين" مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق؛ لإجماع المسلمين على صحته.اهـ

واستثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيهما ما تُكلم فيه من أحاديثهما، وقد أجاب عنها الحافظ ابن حجر في مقدمة "الفتح".

قال النووي: ما ضُعِّف من أحاديثهما مبنيٌّ على علل ليس بقادحة.

هذا، وقيل: إن صحة الحديث لا توجب القطع به في نفس الأمر؛ لجواز الخطإِ، والنسيان في الثقة، وعزاه النووي في "التقريب" للأكثرين، والمحققين، وأنهم قالوا: إنه يفيد الظن ما لم يتواتر.

قال في "شرح مسلم": لأنَّ ذلك شأن الآحاد، ولا فرق في ذلك بين

الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلا يعمل به حتى ينظر فيه، ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ.اهـ

وناقش البلقينيُّ النوويَّ فيما اعتمده، وذكر أن ما قاله ابن الصلاح محكيٌّ عن كثير من فضلاء المذاهب الأربعة، وأنه مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة، بل بالغ ابن ظاهر المقدسي، فألحق به ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه.

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح النخبة": الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم؛ خلافًا لمن أبى ذلك.

قال: وهو أنواعٌ، منها: ما أخرجه الشيخان في "صحيحيهما" مما لم يبلغ التواتر؛ فإنه احتف به قرائن، منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز "الصحيح" على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ، ولما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصلٌ على تسليم صحته.

ثم قال: ومنها المشهور، إذا كانت له طرقٌ متباينة، سالمة من ضعف الرواة

والعلل، ومنها: المسلسل بالأئمة الحفاظ، حيث لا يكون غريبًا، كحديثٍ يرويه أحمد مثلًا، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك؛ فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته.

قال: وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم فيها إلا للعالم المتبحر في الحديث، العارف بأحوال الرواة والعلل، وكون غيره لا يحصل له العلم؛ لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور.اهـ

قال ابن كثير رحمه الله: وأنا مع ابن الصلاح فيما عوَّل عليه، وأرشد إليه.اهـ

قال السيوطي رحمه الله: قلت: وهو ا لذي أختاره ولا أعتقد سواه.اهـ

أقول: في القول بأنَّ صحة الحديث توجب القطع به ثلاثة مذاهب:

الأول: أيجابها ذلك مطلقًا، ولو لم يخرجه الشيخان، وهو ما قاله ابن طاهر المقدسي.

الثاني: إيجابها ذلك فيما روياه، أو أحدها، وهو ما اعتمده ابن الصلاح وغيره.

الثالث: إيجابها ذلك في "الصحيحين"، وفي المشهور، وفي المسلسل بالأئمة، وهو ما اعتمده ابن حجر كما بينا.

الثمرة الثانية:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "شرح النخبة": اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح، ولو لم يخرجه الشيخان.اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في "إعلام الموقعين": ترى كثيرًا من الناس إذا جاء الحديث يوافق من قلَّده وقد خالفه راويه، يقول: الحجة فيما روى، لا في

قوله. فإذا جاء قول الراوي موافقًا لقول من قلَّده، والحديث يخالفه، قال: لم يكن الراوي يخالف ما رواه إلا وقد صح عنده نسخه، وإلا كان قادحًا في عدالته. فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا، بل وقد رأينا ذلك في الباب الواحد، وهذا من أقبح التناقض.

والذي ندين اللهَ به، ولا يسعنا غيره: أنَّ الحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ، ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أنَّ الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه، وترك ما خالفه، ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائنًا من كان، لا راويه، ولا غيره؛ إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث، ولا يحضره وقت الفُتيا، أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة، أو يتأول فيه تأويلًا مرجوحًا، أو يكون في ظنه ما يعارضه، ولا يكون معارضًا في نفس الأمر، أو يُقلد غيره في فتواه بخلافه؛ لاعتقاده أنه أعلم منه، وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه.

ولو قُدِّر انتفاء ذلك كله -ولا سبيل إلى العلم بانتفائه ولا ظنه- لم يكن الراوي معصومًا، ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى تغلب سيئاته حسناته، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك.انتهى.

الثمرة الثالثة:

في "حصول المأمول من علم الأصول" ما نصُّه: اعلم أنه لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه؛ لأنَّ قول الأكثر ليس بحجة، وكذا عمل أهل المدينة بخلافه، خلافًا لمالك وأتباعه؛ لأنهم بعض الأمة، ولجواز أنهم لم

يبلغهم الخبر، ولا يضره عمل الراوي له بخلافه، خلافًا لجمهور الحنفية، وبعض المالكية؛ لأنا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبد بما فهمه الراوي، ولم يأت من قدم عمل الراوي على روايته بحجةٍ تصلح للاستدلال بها.

الثمرة الرابعة:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتاب "الروح": ينبغي أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو، ولا تقصير، فلا يحمَّل كلامه ما لا يحتمل، ولا يُقصَّر به عن مراده، وما قصده من الهدي والبيان.

وقد حصل بإهمال ذلك، والعدول عنه من الضلال عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطإٍ في الأصول والفروع، ولاسيما إن أُضيف إليه سوء القصد.

فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع، مع حسن قصده، وسوء القصد من التابع، فيا محنة الدين وأهله، والله المستعان.

وهل أوقع القدرية، والمرجئة، والخوارج، والمعتزلة، والجهمية، والروافض، وسائر طوائف أهل البدع إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله ﷺ.

الثمرة الخامسة:

لزوم قبول الصحيح، وإن لم يعمل به أحد.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في "رسالته" الشهيرة: ليس لأحد دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال، ولا يقول بما استحسن؛ فإنَّ القول بما استحسن شيء يحدثه لا على مثال سابق.اهـ

الثمرة السادسة:

قال علم الدين الفلاني في "إيقاظ الهمم" نقلًا عن الإمام السندي الحنفي ما نصُّه: تقرر أن الصحابة كانوا كلهم مجتهدين على اصطلاح العلماء؛ فإنَّ فيهم القروي، والبدوي، ومن سمع منه ﷺ حديثًا واحدًا، أو صحبه مرة.

ولاشك أنَّ من سمع حديثًا عن رسول الله ﷺ، أو عن واحد من الصحابة رضي الله عنهم كان يعمل به حسب فهمه، مجتهدًا كان أو لا، ولم يعرف أن غير المجتهد منهم كُلِّف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الحديث، لا في زمانه ﷺ، ولا بعده في زمان الصحابة رضي الله عنهم.

وهذا تقرير منه ﷺ بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد، وإجماع من الصحابة عليه، ولولا ذلك لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم؛ لاسيما أهل البوادي أن لا يعملوا بما بلغهم عن النبي ﷺ.

الثمرة السابعة:

قال ابن السمعاني: متى ثبت الخبر صار أصلًا من الأصول، ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر؛ لأنه إن وافقه فذاك، وإن خالفه لم يجز رد أحدهما.اهـ

الثمرة الثامنة:

لا يضر صحة الحديث تفرد صحابي به.

قال الإمام ابن القيم في "إغاثة اللفهان" في مناقشة من طعن في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في المطلقة ثلاثًا بأنها كانت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر رضي الله عنه ما نصُّه:

وقد رَدَّه آخرون بمسلك أضعف من هذا كله، فقالوا: هذا حديث لم يروه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ابنُ عباس وحده، ولا عن ابن عباس إلا طاوس وحده، قالوا: فأين أكابر الصحابة وحفاظهم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم الذي الحاجة إليه شديدة جدًّا؟ فكيف خفي هذا على جميع الصحابة، وعرفه ابن عباس وحده، وخفي على أصحاب ابن عباس كلهم وعلمه طاوس وحده؟

وهذا أفسد من جميع ما تقدم، ولا ترد أحاديث الصحابة، وأحاديث الأئمة الثقات بمثل هذا، فكم من حديث تفرد به واحد من الصحابة لم يروه غيره، وقبلته الأمة كلهم، فلم يرده أحد منهم، وكم من حديث تفرد به من هو دون طاوس بكثير، ولم يرده أحد من الأئمة، ولا نعلم أحدًا من أهل العلم قديمًا ولا حديثا قال: إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل. وإنما يُحكى عن أهل البدع ومن تبعهم في ذلك أقوالٌ لا يعرف لها قائل من الفقهاء قد تفرد الزهري بنحو ستين سنة لم يروها غيره، وعملت بها الأمة، ولم يردوها بتفرده.اهـ

الثمرة التاسعة:

ما كل حديث صحيح تُحَدَّث به العامة.

والدليل على ذلك ما رواه الشيخان عن معاذ رضي الله عنه قال: كنتُ رديف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار، فَقَالَ: «**يَا مُعَاذُ، هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الله عَلَى عِبَادِه، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى الله؟**» قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**فَإِنَّ حَقَّ الله عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوه وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى الله أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ الله، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «**لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا**».

وفي رواية لهما عن أنس رضي الله عنه، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ وهو ردفه: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ الله عَلَى النَّارِ**»، قَالَ يَا رَسُولَ الله، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا. قَالَ: «**إِذًا يَتَّكِلُوا**»، وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا.

وروى البخاري تعليقًا عن علي رضي الله عنه: حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله روسوله.

ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: ما أنت محدث قومًا حديثًا لا تبغله عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. رواه مسلم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وممن كره التحديث ببعضٍ دون بعض أحمد، في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على الأمير، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في "الغرائب"، ومن قبلهم أبو هريرة كما رُوي عنه في الجرابين، وأنَّ

المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة. وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين؛ لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي.

وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراده؛ فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب.اهـ

قَوْلُهُ: وَالرَّجَاء فِيْكَ.

الرَّجَاء: مصدر قولهم رجوت فلانًا أرجوه، وهو مأخوذ من مادة (ر ج و) والتي تدل على الأمل الذي هو نقيض اليأس، ممدود، يقال: رجوت فلانا رجوًا، ورجاءً، ورجاوةً. ويقال: ما أتيتك إلا رجاوة الخير، وترجيته، ترجية بمعنى رجوته.

قال بشر يخاطب ابنته:

فرجــي الخـــير وانتظــري إيـــابي إذا مـــا القـــارض العنـــزي آبـــا

وقيل: الأمل أكبر من الرجاء؛ لأن الرجاء معه خوف.

قال في اللسان: وقد يكون الرجو، والرجاء بمعنى الخوف، قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ للهِ وَقَارًا﴾[نوح:١٣]، أي: تخافون عظمة الله.

قال أبو ذؤيب:

إذا لـــسعته النحـــل لم يـــرج لـــسعها وخالفهـــا في بيـــت نـــوب عواســـل

قال الراغب: ووجه ذلك أن الرجاء والخوف يتلازمان، قال تعالى: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ مَا لا يَرْجُونَ﴾ [النساء:١٠٤].

وقال عَزَّ مِنْ قائل: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ﴾[التوبة:١٠٦].

ويقال: أرجت الناقة: دنا نتاجها، وحقيقته: جعلت لصاحبها رجاء في نفسها بقرب نتاجها.

الرجاء اصطلاحًا:

تأمل الخير وقرب وقوعه، وفي الرسالة القشيرية: الرجاء تعليق القلب بمحبوب في المستقبل.

قال ابن القيم رحمه الله: الرجاء هو النظر إلى سعة رحمة الله.

وقيل: هو الاستبشار بجود وفضل الرب تبارك وتعالى، والارتياح لمطالعة كرمه.

وقيل: هو الثقة بجود الرب تعالى.

وقال الراغب: الرجاء ظن يقتضي حصول ما فيه مسرة.

وقال المناوي: الرجاء ترقب الانتفاع بما تقدم له سبب ما.

والفرق بينه وبين التمني أن التمني يكون مع الكسل ولا يسلك بصاحبه طريق الجد، والرجاء على الضد من ذلك، ومن الوجهة اللغوية فإن أداة الرجاء (لعل) وأداة التمني (ليت) كما أن الرجاء يفيد إمكان الوقوع، بخلاف التمني الذي يفيد تعذر الوقوع واستحالته.

وقد ورد الرّجاءُ في القرآن على ستَّة أَوجه:

أَوّلها: بمعنى الخوف: ﴿مَّا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ للهِ وَقَارًا﴾[نوح:١٣]، أَي ما لكم لا تخافون. ومنه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لاَ يَرْجُونَ حِسَابًا﴾[النبأ:٢٧]، وقوله: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَآءَ اللهِ﴾[العنكبوت:٥].

الثاني: بمعنى الطمع: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ﴾[الإسراء:٥٧]، ﴿أُوْلَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللهِ﴾[البقرة:٢١٨].

الثالث: بمعنى توقُّع الثواب: ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾[فاطر:٢٩].

الرَّابع: الرّجا المقصور بمعنى الطَّرَف: ﴿وَالْـمَلَكُ عَلَى أَرْجَآئِهَا﴾[الحاقة:١٧].

الخامس: الرّجاء المهموز: ﴿قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[الأعراف:١١١]، أَي: أحبسه.

السَّادس: بمعنى التَّرك والتأْخير: ﴿تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥١]، تؤَخّر، ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٦].[٤]

حقيقة الرجاء:

قال ابن القيم رحمه الله في "مدارج السالكين" (١/ ٤٣-٤٤): الرجاء هو عبودية وتعلق بالله من حيث اسمه: المحسن البر، فذلك التعلق والتعبد بهذا الاسم، والمعرفة بالله: هو الذي أوجب للعبد الرجاء من حيث يدري ومن حيث لا يدري. فقوة الرجاء على حسب قوة المعرفة بالله وأسمائه وصفاته، وغلبة رحمته غضبه، ولولا روح الرجاء؛ لعطلت عبودية القلب والجوارح،

---

(٤) "بصائر ذوي التمييز" للفيروز آبادي (٣/ ٥٠).

وهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرًا، بل لولا روح الرجاء؛ لما تحركت الجوارح بالطاعة، ولولا ريحه الطيبة لما جرت سفن الأعمال في بحر الإرادات، ولي من الأبيات:

لــولا التعلــق بالرجــاء تقطعــت نفــس المحــب تحــسرا وتمزقــا

لــولا الرجــا يحــدو المطــي لمــا سرت بحمولهــا لــديارهم ترجــو اللقــا

فتأمل هذا الموضع حق التأمل، يطلعك على أسرار عظيمة من أسرار العبودية والمحبة؛ فكل محبة فهي مصحوبة بالخوف والرجاء، وعلى قدر تمكنها من قلب المحب يشتد خوفه ورجاؤه، لكن خوف المحب لا يصحبه وحشة، بخلاف خوف المسيء، ورجاء المحب لا يصحبه علة، بخلاف رجاء الأجير، وأين رجاء المحب من رجاء الأجير وبينهما كما بين حاليهما؟!

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١١/ ٣٠١): وَالْـمَقْصُود مِنْ الرَّجَاء أَنَّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ تَقْصِير فَلْيُحْسِنْ ظَنَّهُ بِاَللهِ، وَيَرْجُو أَنْ يَمْحُوَ عَنْهُ ذَنْبَهُ، وَكَذَا مَنْ وَقَعَ مِنْهُ طَاعَة يَرْجُو قَبُولهَا، وَأَمَّا مَنْ اِنْهَمَكَ عَلَى الْـمَعْصِيَة رَاجِيًا عَدَم الْـمُؤَاخَذَة بِغَيْرِ نَدَمٍ وَلَا إِقْلَاعٍ؛ فَهَذَا فِي غُرُور.

وَمَا أَحْسَن قَوْل أَبِي عُثْمَان الْجِيزِيّ: مِنْ عَلَامَة السَّعَادَة أَنْ تُطِيع، وَتَخَاف أَنْ لَا تُقْبَل. وَمِنْ عَلَامَة الشَّقَاء أَنْ تَعْصِي، وَتَرْجُو أَنْ تَنْجُوَ.اهـ من "نظرة النعيم" (٥/ ٢٠٢٢-٢٠٢٣).

أي: إن رجاؤه فيه منقطع؛ لأن المعضل منقطع.

فالرجاء يكون لله عز وجل ﴿وَلا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ مَا لا يَرْجُونَ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٠٤].

وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء:٥٧].

ويجوز أن يرجى الشخص فيما هو في مقدوره؛ لحديث: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ، يَفْتَحُ اللهُ عَلَيْهِ فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ..**».

وثبت من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَقَفَ عَلَى أُنَاسٍ جُلُوسٍ فَقَالَ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِكُمْ مِنْ شَرِّكُمْ؟**» قَالَ: فَسَكَتُوا فَقَالَ: ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: بَلَى يَا رَسُولَ الله، أَخْبِرْنَا بِخَيْرِنَا مِنْ شَرِّنَا، قَالَ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ يُرْجَى خَيْرُهُ وَيُؤْمَنُ شَرُّهُ، وَشَرُّكُمْ مَنْ لَا يُرْجَى خَيْرُهُ وَلَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ**».

وَقَوْلُهُ: مُعْضَلٌ.

المعضل: الساقط من سنده اثنان على التوالي، سواء كان من أول السند، أو من وسطه، أو من آخره يطلق عليه معضل، والمعضل لا يصلح في الشواهد ولا المتابعات.

سؤال: أيهما أحسن حالًا المعضل، أم المنقطع؟

الجواب: المنقطع أحسن حالًا إذا كان السقط من موضع واحد، يعني الانقطاع من موضع واحد، أما إن كان في موضعين فهو يساوي المعضل، وإن

كان في ثلاثة؛ فهو أشد من المعضل، وهكذا.

وعلى هذا الذين يقولون: المنقطع يصلح في الشواهد. كلامهم عليه تعقب؛ إلا إذا أرادوا منقطع من موضع واحد، فبعضهم استشهد به.

ومعنى المعضل: أعضله، أي: أعياه، يقولون: هذه مسألة معضلة ما وجدنا لها حلًا.

فكان الذي بهذا الحال وقد سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي أنه أعضله حتى لا يصلح، لشيء لا يصلح للاحتجاج، ولا يصلح في الشواهد ولا المتابعات.

وابن حبان يكثر من قوله: يروي المعضلات عن الإثبات، فاستحق الترك. يعني: المشكلات.

وليس معناه المعضلات من حيث أنها منقطعة بهذه الكيفية، وقد ذكروا حديثَ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو موقوف عليها، وجاء أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يعتكف ويمر بالمريض يسلم عليه، ولا يقف عنده.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا الحديث إنما هو عن عائشة موقوف عليها، ورفعه معضل.

وهكذا ذكر الجوزقاني في ترجمة بعضهم قال: روى حديثًا معضلًا، وسنده متصل.

وهذا معناه أنه أتى بشيء غريب ومشكل، وما هو واضح، وإلا فسنده متصل.

قد يوجد إطلاق العلماء المعضل بمعنى المشكل، والأصل أنه ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي سواء سقط ضعيفان، أو مجهول وضعيف، أو مجهولان، أو ثقتان، كله يطلق عليه معضل.

قَوْلُهُ: وَحـزْنِي.

نقل صاحب "نظرة النعيم" مادته فقال: مصدر قولهم: حزن يحزن، وهو مأخوذ من مادة (ح ز ن) التي تدل على خشونة في الشيء وشدة فيه، فمن ذلك: الحزن.

قَوْلُهُ: وَدَمْعِي.

قال في "مختار الصحاح": الدمع دمع العين، والدمعة القطرة منه.

قَوْلُهُ: مُرْسَلٌ.

المرسل لغة: المطلق.

واصطلاحًا: هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ.

أما مراسيل صغار الصحابة مثل محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولدته أمه في حجة الوداع وما بقى النبي ﷺ إلا نحو ثلاثة أشهر وأيام، فمثل هذا ابن ثلاثة أشهر له شرف الصحبة على الصحيح.

والذين أَلَّفوا في الصحابة أدخلوا في كتبهم من هذا الصنف، وهذا ليس يستطيع أن يسمع من النبي ﷺ، بل أكبر منه ما يستطيع أن يتحمل في هذا الحال، إنما له شرف الصحبة، ومراسيله كمراسيل كبار التابعين.

وبعضهم رد المراسيل مطلقًا، وهو قول باطل؛ فإن مراسيل الصحابة مقبولة بإجماع المسلمين.

ومنهم من قبلها مطلقًا، وهذا قول مردود؛ فإن المرسل على الصحيح ليس

بحجة، سواءً كانت من مراسيل كبار التابعين أو صغار التابعين، وعدم التفريق هو الصواب بين كبار التابعين وصغارهم؛ لفقده شرطًا من شروط الصحة، وهو الاتصال.

وقد يكون المرسل صحيحًا إلى من أرسله، وقد يكون ضعيفًا، وقد يكون موضوعًا، وقد يكون السند منقطعًا إليه حسب حال سنده إلى من أرسله.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في "الموقظة": ويقع في المراسيل الأنواع الخمسة الماضية، أي الصحيح والحسن والضعيف والمطروح والموضوع. اهـ

وأصح المراسيل: مراسيل سعيد بن المسيب، وعبيدالله بن عبدالله بن خيار ومسروق والصنابحي وقيس بن أبي حازم، هذه أصح المراسيل.

وقد ذكر الإمام العلائي في مقدمة كتابه "جامع التحصيل" قواعد مفيدة، حيث قال (ص٤٨-٤٩): وقد تحصل من جميع ما تقدم نقله في الحديث المرسل مذاهب متعددة:

أحدها: رده مطلقًا، حتى مراسيل الصحابة، وهذا قول الأستاذ أبي إسحاق.

وثانيها: قبول مراسيل الصحابة، ورد ما عداها مطلقا.

وثالثها: قبول مراسيل كبار التابعين مطلقًا، ورد ما عداها.

ورابعها: قبول مراسيل التابعين كلهم على اختلاف طبقاتهم دون من بعدهم.

وخامسها: قبول مراسيل التابعين، وأتباعهم دون من بعدهم، وهذا اختيار

أكثر الحنفية.

وسادسها: قبول المرسل مطلقًا، وإن كان من أهل هذه الأعصار، وهو توسع بعيد جدًّا غير مرضي.

وسابعها: إن كان المرسِل عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة مشهور؛ قُبل، وإلا فلا، وهو المختار كما سنقرره إن شاء الله تعالى.

وثامنها: أن كان المرسل من أئمة النقل المرجوع إليهم في الجرح والتعديل؛ قُبل مرسله، وإلا فلا.

وتاسعها: إن اعتضد المرسل بشيء من تلك الوجوه التي ذكرها الشافعي؛ قُبل، وإلا فلا، وذلك مختص بمراسيل كبار التابعين دون متأخريهم.

وعاشرها: أنه لا فرق في هذا الحكم بين كبار التابعين وصغارهم، فكل من اعتضد مرسله بشيء من ذلك كان مقبولًا، وهو محتمل أن يكون مراد الشافعي بقوله كما تقدم في الجمع بين كلاميه، ويحتمل أنه أراد الوجه الذي قبله.

فهذه الأقوال في المرسل من حيث هو، ويجيء أيضًا من قول من قال: إن كل منقطع ومعضل يقال له: مرسل. وقول من فرق بينهما زيادة على ذلك، ومن قول من جعل المرسل والمسند سواء، أو جعل المرسل أرجح من المسند، أو بالعكس، أقوال أخر لا يخفي على المتأمل والله أعلم.اهـ

أوهى المراسيل:

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الموقظة": ومن أوهى المراسيل عندهم مراسيل الحسن البصري، وأوهى من ذلك مراسيل الزهري، وقتادة، وحميد الطويل، وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات، ومنقطعات.اهـ

سؤال: ما هو المرسل؟

الجواب: هو ما أضافه التابعي إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولم يسمعه منه.

سؤال: هل هناك تابعي حديثه مرفوع متصل؟

الجواب: المخضرم إذا سمع من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حال كفره، ثم بعد ذلك أسلم رواه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بعد موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ فهو متصل، فالمخضرم تابعي وحديثه متصل، بينما إذا لم يسمع من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وإنما روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بعد موته بإسقاط واسطة؛ فإنه تابعي، وحديثه مرسل.

سؤال: الذي لا يرسل إلا عن ثقة ما أسباب ذلك؟

الجواب: قالوا قد ينشط ويوصل، وتارة يكسل فيرسل، وقد ينسى من حدثه بذلك إلا أنه لا يتحمل إلا عن ثقة، لا يأخذ إلا عن ثقة فيضيفه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ اعتمادًا على ذلك.

وقد يكون مذاكرة، أو فتوى، قصده من ذلك ذكر الحديث، وليس قصده من ذكر السند الخوف من ذكر الصحابي، أو من ذكر الذي أسقطه.

وقد يكون أيضًا أخذه عن جماعة، فثقته بما روى عنه أولئك الجماعة

أسقطهم، كما فعل إبراهيم بن يزيد النخعي، قال: إذا حدثت عن ابن مسعود فقد سمعته من جماعة، ماذا قلت سمعته من فلان، فهو عمن سمعته.

ولهذا فإنَّ الذي أرسله إبراهيم النخعي عن ابن مسعود يحتج به بعينه؛ لأنه سمعه عن جماعة عن ابن مسعود، وليس عن واحد عن ابن مسعود لم يسمع من ابن مسعود، معروف هذا؛ لكنه محتج به عند الإمام أحمد وغيره.

سؤال: المرسل هل هو حجة؟

الجواب: قول من قال: (المرسل غير حجة مطلقًا)، هذا قول أبي إسحاق الإسفراييني، وهو مردود عليه؛ فإن في "الصحيحين" مراسيل الصحابة بكثرة، وفي غيرهما إجماع من المسلمين على قبول مراسيل الصحابة.

وليس من باب تفسير الصحابي فيما هو سبب نزول هذا شيء آخر له حكم الرفع.

الخلاصة: أن مراسيل الصحابة حجة، أما مراسيل كبار التابعين، أو صغارهم الذين لهم شرف الرؤية فقط؛ فليست مراسيلهم بحجة، ومراسيل سعيد بن المسيب قبلها جمهور الفقهاء، وردها غيرهم.

قَوْلُهُ: وَمُسَلْسَلُ.

قال الذهبي رحمه الله في "الموقظة": ما كان سنده على صفة واحدة في طبقاته، كالمسلسل بسمعت، أو كالمسلسل بالأولية، كقول الراوي: وهو أول حديث سمعته من فلان.

وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة؛ لكذب رواتها.

وأقواها المسلسل بقراءة سورة الصف،(٥) والمسلسل بالمصريين، والمسلسل بالدمشقيين، والمسلسل بالمحمدين.

أما المسلسل بالدمشقيين فحديث أبي ذر: «**يا عبادي**» ذكره النووي في آخر "الأذكار"، فقال: فنذكره بإسناد مستطرف...، وساقه بإسناد دمشقي منه إلى التابعي أبي إدريس الخولاني، ثم قال: فاجتمع في هذا الحديث جمل من الفوائد منها: صحة إسناده ومتنه، وعلوه، وتسلسله بالدمشقيين.

وأما المسلسل بالمصريين كحديث البطاقة، حتى صحابيه عبدالله بن عمرو بن العاص سكن مصر مع أبيه.

وأما المسلسل بالمحمدين فأخرجه البخاري (٥٧٣٩) حديث أم سلمة، وفيه: «**استرقوا لها؛ فإن بها النظرة**»، مسلسل بالمحمدين إلى ابن شهاب.

قال البخاري ﷺ: حدثنا محمد بن خالد، قال: حدثنا محمد بن وهب، قال: حدثنا محمد بن حرب، قال: حدثنا محمد بن الوليد، قال: أخبرنا الزهري.

قال الزرقاني ﷺ: (مسلسل) من الأحاديث.

---

(٥) قال ابن حجر ﷺ، وغيره: أصح مسلسل رُوي على وجه الأرض المسلسل بقراءة سورة الصف. أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٤٥٢)، والترمذي (٣٣٠٩)، وهو حديث صحيح، عن عبدالله بن سلام ﷺ قال: قعدنا نفر من أصحاب رسول الله، فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله تعالى ﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم* يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون﴾، قال عبدالله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ، فقال أبوسلمة: فقرأها علينا ابن سلام، قال يحيى: فقرأها علينا أبوسلمة، إلى آخر السند.

قال السيوطي في "التدريب": أصح مسلسل يروي في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف.

قال ابن الصلاح رحمه الله: من فضيلته اشتماله على مزيد الضبط من الرواة.

قال: وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس، ولكن قلما يسلم المسلسل من ضعيف يحصل في وصفه لا في أصل الحديث.

والمسلسل قد يكون قوليًّا كما تقدم، أو فعليًّا ومثله بالمسلسل بالقراء وبالحفاظ وبالمحمدين وبالفقهاء، والناظم مثل له بقوله: (**كذاك وقد حدثنيه قائما**)، ثم يفعل الآخر مثل ذلك، وهو القيام، (**أو بعد أن حدثني تبسما**) بألف الإطلاق، فإن القيام والتبسم وصف فعلي.

وأما الفعلي فكقول أبي هريرة شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خلق الله الأرض يوم السبت**» الحديث؛ فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه.

وقد يجتمع الحال القولي والفعلي كما في حديث أنس: «**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره**»، قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: «**آمنت بالقدر ..**» إلخ؛ فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله ذلك.

ومن المسلسل ما توارد فيه رواته على وصف سند بما يرجع إلى التحمل، إما في صيغ الأداء، كقول كل من رواته: سمعت فلانًا أو نحوه، كحدثنا أو أخبرنا فلان، فاتحد ما وقع لهم؛ فصار الحديث مسلسلاً.

بل جعل الحاكم منه أن تكون ألفاظ الأداء من جميع الرواة دالة على الاتصال وإن اختلفت، فقال بعضهم: سمعت. وبعضهم: أخبرنا. وبعضهم: حدثنا. لكن الأكثر على اختصاصه بالتوارد في صيغة واحدة.

وإما فيما يتعلق بزمن الرواية كحديث ابن عباس: شهدت مع رسول الله ﷺ يوم عيد.

أو بمكانها، كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم، أو بتاريخها ككون الراوي آخر من يروي عن شيخه.

وأنواع المسلسل لا تنحصر كما قال ابن الصلاح، وتقسيم الحاكم له إلى ثمانية أنواع إنما هي أمثلة له، ولم يرد الحصر كما فهمه ابن الصلاح عنه، بل كلامه يُؤذِن بأنه إنما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال.

وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد فقط، كالمسلسل بالأولية؛ فإنَّ السلسلة منه تنتهي إلى سفيان بن عيينة فقط.

قال في "النخبة": ومن رواه مسلسلًا إلى منتهاه فقد وهم، ونحوه قول شيخه العراقي: وقد وقع لنا بإسناد متصل إلى آخره ولا يصح ذلك.

اشتمل هذا البيت على أربعةٍ من أنواع الحديث، وهي: **الصحيح**، **والمعضل**، **والمرسل**، **والمسلسل**، وقد تقدم بيان كل نوع منها.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢) وَصَـبْرِيَ عَـنْكُمْ يَـشْهد الْعَقْـلُ أَنَّـهُ   ضَـــعِيفٌ وَمَــتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَـــلُ

قَوْلُهُ: وَصَبْرِيَ عَنْكُم.

الصبر له تعريفات كثيرة:

نقل صاحب "نظرة النعيم" (٦/ ٢٤٤١): **الصبر لغة**: مصدر صبر يصبر، وهو مأخوذ من مادة (ص ب ر) التي تدل بحسب وضع اللغة على معانٍ ثلاثة: **الأول**: الحبس. **والثاني**: أعالي الشيء. **والثالث**: جنس من الحجارة.

وقد اشتق الصبر المراد هنا من المعنى الأول وهو الحبس، يقال: صبرتُ نفسي على ذلك الأمر، أي: حبستها، والمصبورة المحبوسة على الموت.

ومن الباب ما ورد من نهيه ﷺ عن قتل شيء من الدواب صبرًا.

وقال الراغب رَحِمَهُ اللَّهُ: الصبر الإمساك في ضيق، يقال: صبرتُ الدابة بمعنى حبستها بلا علف، ويقال: صبر فلان عند المصيبة صبرًا وصبّرته أنا حبسته، قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، أي: احبس نفسك معهم.

وقال عنترة يذكر حربًا كان فيها:

فـــصبرْت عارفـــة لـــذلك حـــرة   ترســـو إذا نفـــس الجبـــان تطلّـــع

يقول: حبسْت نفسًا صابرة.

وقيل: أصل الكلمة من الشدة والقوة، ومنه الصبر للدواء المعروف بشدة

مرارته وكراهته.

قال الأصمعي رَحِمَهُ اللهُ: إذا لقي الرجل الشدة بكمالها قيل: لقيتها بأصبارها، وقيل: مأخوذ من الجمع والضم، فالصابر يجمع نفسه ويضمها عن الهلع.

والتصبُّر: تكلّف الصبر.

أما الصبر الجميل في قوله تعالى على لسان يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، فالمراد به الصبر الذي لا جزع فيه ولا شكوى.

وقال ابن جريج عن مجاهد إن المعنى: لا أشكو ذلك لأحد.

وقال مجاهد أيضًا: الصبر الجميل: الذي لا جزع فيه.

وقال أبو حيَّان: المعنى أتجمّل لكم في صبري، فلا أعاشركم على كآبة الوجه، وعبوس الجبين، بل على ما كنت عليه معكم من قبل.

وقال ابن تيمية: الصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه ولا معه.

من معاني الصبر:

قال الفيروزآبادي: وربما خولف بين أسمائه بحسب اختلاف مواقعه؛ فإنْ كان حبس النفس لمصيبة سُمِّيَ صبرًا، وإن كان في محاربة سُمِّيَ شجاعةً، وإن كان في إمساك الكلام سُمي كتمانًا، وإن كان عن فضول العيش سُمِّيَ زهدًا، وإن كان عن شهوة الفرج سُمِّيَ عِفةً، وإن كان عن شهوة طعام سُمِّيَ شرف نفس، وإن كان عن إجابة داعي الغضب سُمِّيَ حلمًا.

قال ابن القيم رحمه الله: والاسم الجامع لذلك كله "الصبر"، وهذا يدلك على ارتباط مقامات الدين كلها بالصبر.اهـ

قَوْلُهُ: يَشْهَدُ.

الشهادة لها عدة معانٍ:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "بدائع الفوائد" (١/ ٨): شهد في لسانهم لها معان، **أحدها**: الحضور، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْه﴾ [البقرة:١٨٥] وفيه قولان: **أحدهما**: من شهد المصر في الشهر. **والثاني**: من شهد الشهر في المصر، وهما متلازمان. **والثاني**: الخبر، ومنه: شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر، أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر، وبعد الصبح، رواه مسلم، وأحمد، وأبو داود، وغيرهم، **والثالث**: الاطلاع على الشيء، ومنه: ﴿والله على كل شيء شهيد﴾ [المجادلة:٦] وإذا كان كل خبر شهادة فليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس صحيح، وعن أحمد فيها ثلاث روايات، **إحداهن**: اشتراط لفظ الشهادة، **والثانية**: الاكتفاء بمجرد الإخبار اختارها شيخنا. **والثالثة**: الفرق بين الشهادة على الأقوال وبين الشهادة على الأفعال، فالشهادة على الأقوال لا يُشترط فيها لفظ الشهادة، وعلى الأفعال يشترط؛ لأنه إذا قال: (سمعته يقول)؛ فهو بمنزلة الشاهد على رسول الله ﷺ فيما يخبر عنه.

ويناسب معنى الشهادة هنا أخبار العقل مقرًّا بذلك أنه ضعيف، وغرض

الناظم من هنا الإشارة -والله أعلم- إلى أن من أنواع الحديث الشواهد.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في نزهة النظر ص(١٠١-١٠٢): وإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُروى مِن حديثِ صحابيٍّ آخَرَ يُشْبِهُهُ في اللَّفظِ والمعنى، أَو في المعنى فقطْ؛ (فهُو الشَّاهِدُ).

ومثالُه في الحديثِ الَّذي قدَّمناهُ ما رواهُ النَّسائيُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ حُنَينٍ، عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ، فذَكَرَ مثلَ حديثِ عبد اللهِ بنِ دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ سواء؛ فهذا باللَّفظِ.

وأَمَّا بالمَعْنى؛ فهو ما رواهُ البُخاريُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ زيادٍ، عن أَبي هُريرةَ بلفظ: «**فإِنْ غُمَّ عليكُمْ فأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبانَ ثلاثينَ**».

وخَصَّ قومٌ المُتابعةَ بما حَصَلَ باللَّفظِ، سواءٌ كانَ مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ أَم لا، والشاهدَ بما حصلَ بالمَعنى كذلك. وقد تُطْلَقُ المُتابعةُ على الشَّاهِدِ وبالعكسِ، والأمرُ فيهِ سَهْلٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن "الجوامعِ" و"المسانيدِ" و"الأجزاءِ" لذلك الحديثِ الذي يُظَنُّ أَنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ لهُ متابعٌ أَم لا؟ هُو: الاعتبارُ.

وقولُ ابنِ الصَّلاحِ: (معرفةُ الاعتبارِ والمتابعاتِ والشَّواهِدِ) قد يوهِمُ أَنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ لهُما، وليسَ كذلك، بل هُو هيئةُ التوصُّلِ إِليهِما، وجَميعُ ما تقدَّمَ مِن أَقسامِ المَقبولِ تَحْصُلُ فائدةُ تقسيمِهِ باعتبارِ مَراتِبِهِ عندَ المُعارضةِ، واللهُ أَعلمُ.

القلب: يقول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ

يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج:٤٦]، ولا مانع أن يكون بينه وبين الدماغ ارتباط كما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قَوْلُهُ: ضَعِيْفٌ.

عرفوا الضعيف بأنه: ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن، بفقد شرط من شروط الصحة.

وأن ضعفه يتفاوت بحسب شدة ضعفه وخفّته، فمن الضعيف ما يصلح في الشواهد، ومنه ما لا يصلح في الشواهد، فالذي يصلح في الشواهد ما لم يشتد ضعفه، كمن في سنده لين، أو سيء الحفظ، ونحو ذلك.

ونبه أهل العلم على أوهى الأسانيد التي لا تصلح في الشواهد، فقال الحاكم: **فأوهى أسانيد الصديق:** صدقة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مُرّة الطيب، عنه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وأوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وأوهى أسانيد العمريين: محمد بن عبدالله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن جده، فإن الثلاثة لا يحتج بهم.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل، عن داود بن شبل، عن أم النعمان عنها.

وأوهى أسانيد ابن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زبيد عنه.

وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر، عن قحذم، عن أبيه، عن أبيه، أبان بن أبي عيّاش عنه.

وأوهى أسانيد المكيين: عبدالله بن ميمون القدّاح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوهى أسانيد اليمنيين: حفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس.

قال البلقيني فيهما: لعله أراد إلا عكرمة؛ فإن البخاري يحتج به.

قال السيوطي: لا شك في ذلك.

وأوهى أسانيد ابن عباس مطلقًا: السدي الصغير محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح عنه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.

ثم قال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ: وأوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن أبيه، عن جده، عن قرة بن عبدالرحمن، عن كل من روى عنه؛ فإنها نسخة كبيرة.

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد بن زحر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أُمامة.

وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبدالرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن عباس.

ومنه: أي الضعيف: ما له لقب خاص كالموضوع والشاذ وغيرهما، كالمقلوب، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمنكر.اهـ من "تدريب الراوي".

قَوْلُهُ: وَمَتْرُوكٌ.

معناه إذا تفرد به متروك أو وضاع، أو كذاب أو من أجمعوا عل ضعفه فإن هذا مطرح ومتروك تفرد به من هو شديد الضعف.

قال البيقوني رحمه الله:

متروكـــه مـــا واحـــد بـــه انفـــرد وأجمعـــوا لـــضعفه فهـــو كـــرد

كالمردود، أي: كالموضوع، بينما المنكر الذي في البيت الأول أهون من المنكر الذي في البيت الثاني، على أن المنكر لا يصلح لا في الشواهد ولا في المتابعات على الصحيح.

فعلى هذا المنكر على قسمين:

منكرٌ فيه ضعف منجبر، تفرد به من لا يقوى على تحمل هذا التفرد.

ومنكرٌ فيه متروك، هو من باب الشاذ؛ إلا أن الشاذ الذي تفرد به المقبول هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه، والمنكر تفرد به واضعٌ، أو كذابٌ فيه النكارة شديدة.

قَوْلُهُ: وَذُلِّـيَ.

الذل: قال الراغب: الذل ما كان عن قهر ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾[الإسراء: ٢٤]، أي: كن كالمقهور لهما.

قَوْلُهُ: أَجْمَلُ.

أجمل أفعل تفضيل من الجمال، وهو الحسن الكثير، يعني أنه عند الضعف إظهاره الذل أجمل به من إقحام نفسه فيما لا يستطيعه، وعلى ذلك أدلة كثيرة على أن الشخص في حالة الضعف له أن يتنازل إلى أقرب حل يسلم به، وينتظر فرج الله عزوجل.

اشتمل هذا البيت على نوعين من أنواع الحديث، وهما الضعيف والمتروك، تقدم بيانهما.

قال رحمه الله:

٣) وَلا حَــسَنٌ إلَّا اسْــتِمَاعُ حَــدِيثِكُمْ   مُـــــشافَهَةً يُمْـــــلَى عـــــلَيَّ فَأنْقُـــــلُ

الناظم يبالغ في استحسان حديث من قصده بذلك، ولاشك أن سماع كلام الله عز وجل أحسن بها لا مقارنة، قال تعالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ذَلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر:٢٣].

وسماع حديث رسول الله ﷺ أحسن كذلك، ولكن كأنه عنى: ولا حسن من محادثة الناس بعضهم لبعض إلا استماع حديثكم.

والحسن في اللغة:

قال الراغب: عبارة عن كل مبهج مرغوب فيه.

والحسن من الحديث:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "النزهة": وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه، ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض، وبكثرة طرقه يصحح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسنًا لذاته لو تفرد إذا تعدد.

وهذا حيث ينفرد الوصف؛ فإن جُمِعَا، أي: الصحيح والحسن في وصف حديث واحد، كقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح. فللتردد الحاصل

من المجتهد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟!

وعُرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين، فقال: الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه!

ومُحصّل الجواب: أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن، باعتبار وصفه عند قوم، صحيح، باعتبار وصفه عند قوم.

وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح.

وهذا كما حذف العطف من الذي بعده.

وعلى هذا، فما قيل فيه: حسن صحيح، دون ما قيل فيه: صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا حيث التفرد.

وإلا -أي: إذا لم يحصل التفرد- فإطلاق الوصفين معًا على الحديث يكون باعتبار إسنادين، أحدهما صحيح، والآخر حسن.

وعلى هذا، فما قيل فيه: حسن صحيح، فوق ما قيل فيه: صحيح فقط، إذا كان فردًا؛ لأن كثرة الطرق تُقوّي....

فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه؟!

فالجواب: أن الترمذي لم يُعرّف الحسن المطلق، وإنما عرَّف نوعًا خاصًّا منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن، من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول

في بعض الأحاديث: حسن صحيح. وفي بعضها: حسن غريب. وفي بعضها: صحيح غريب. وفي بعضها: حسن صحيح غريب.

وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: وما قلنا في كتابنا: حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهمًا بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذًّا، فهو عندنا حديث حسن.

فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه: حسن فقط، أما ما يقول فيه: حسن صحيح، أو حسن غريب، أو حسن صحيح غريب، فلم يعرِّج على تعريفه، كما لم يُعرِّج على تعريف ما يقول فيه: صحيح، أو غريب فقط.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "مجموع الفتاوى" (١٨/ ٣٩-٤٠): وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو: ما روى من وجهين، وليس في رواته من هو متهم بالكذب، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة.

فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن، لكن من الناس من يقول: قد سُمِّيَ حسنًا ما ليس كذلك، مثل حديث يقول فيه: حسن غريب؛ فإنه لم يرو إلا من وجه واحد، وقد سماه حسنًا.

وقد أجيب عنه بأنه قد يكون غريبًا، لم يرو إلا عن تابعي واحد، لكن روي عنه من وجهين، فصار حسنًا لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو في أصله غريب.

وكذلك الصحيح الحسن الغريب قد يكون؛ لأنه روي بإسناد صحيح

غريب، ثم روي عن الراوي الأصلي بطريق صحيح، وطريق آخر، فيصير بذلك حسنًا مع أنه صحيح غريب؛ لأن الحسن ما تعددت طرقه وليس فيها متهم؛ فإن كان صحيحًا من الطريقين فهذا صحيح محض، وإن كان أحد الطريقين لم تعلم صحته؛ فهذا حسن.

وقد يكون غريب الإسناد فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وهو حسن المتن؛ لأن المتن روي من وجهين، ولهذا يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن، وإن كان إسناده غريبًا.

وإذا قال -مع ذلك-: إنه صحيح؛ فيكون قد ثبت من طريق صحيح، وروي من طريق حسن، فاجتمع فيه الصحة والحسن، وقد يكون غريبًا من ذلك الوجه لا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه.

وإن كان هو صحيحًا من ذلك الوجه فقد يكون صحيحًا غريبًا، وهذا لا شبهة فيه، وإنما الشبهة في اجتماع الحسن والغريب، وقد تقدم أنه قد يكون غريبًا حسنًا، ثم صار حسنًا، وقد يكون حسنًا غريبًا كما ذكر من المعنيين. انتهى

خلاصة القول في الحسن:

١- أنه من قسم الصحيح، سواء كان الحسن لذاته الذي تقدم بيانه.

٢- أو الحسن لغيره الذي هو على حد ما نقله القاسمي في "قواعد التحديث" ص(١٠٢): اعلم أن ما عرفناه أولاً هو الحسن لذاته؛ قال ابن الصلاح: الحسن لذاته أن تشتهر رواته بالصدق، ولم يصلوا في الحفظ رتبة

رجال الصحيح.

والحسن لغيره: أن يكون في الإسناد مستور لم تتحق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا يُنسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد، فأصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده، فاحْتُمل لوجود العاضد، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه، ولاستمر على عدم الاحتجاج به. كذا في "فتح المغيث".

ألقاب الصحيح والحسن:

قال السيوطي رحمه الله في "ألفيته":

وللقبول يطلعون جيدًا والثابت الصالح والمجودا
وهذه بين الصحيح والحسن وقربوا مشبهات من حسن

وهل يخص بالصحيح، أو يشمل الحسن نزاع ثابت؟

قال القاسمي رحمه الله في "قواعد التحديث" ص(١٠٨): بيان ألقاب للحديث تشمل الصحيح والحسن، وهي: الجيد، والقوي، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجوّد، والثابت، والمقبول.

هذه الألفاظ مستعملة عند أهل الحديث في الخبر المقبول، والفرق بينها أن الجودة قد يعبّر بها عن الصحة، فيتساوى حينئذ الجيد والصحيح، إلا أن المحقّق منهم لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن

الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به حينئذ أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القوي.

وأما الصالح فيشمل الصحيح والحسن، لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضًا في ضعيف يصلح للاعتبار.

وأما المعروف فهو مقابل المنكر، والمحفوظ مقابل الشاذ، والمجوّد والثابت، يشملان الصحيح والحسن. كذا في "التدريب".

وقد عرّف الحافظ ابن حجر المقبول في "شرح النخبة" بالذي يجب العمل به عند الجمهور، والمراد بالذي لم يُرجَّح صدق المخبر به.

أول من شهر الحسن هو الإمام الترمذي رحمه الله.

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله في "مقدمته": كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما.

قال الأئمة: الحسن كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجه طائفة من نوع الصحيح، كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، مع وقولهم بأنه دون الصحيح المبيّن أولاً.

وقال السخاوي رحمه الله في "فتح المغيث": منهم من يُدرج الحسن في الصحيح؛

لاشتراكهما في الاحتجاج، بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة عليه.

الحسن مراتب.

قال الذهبي رحمه الله في "الموقظة": فأعلى مراتب الحسن: **بهز بن حكيم**، عن أبيه، عن جده. **وعمرو بن شعيب**، عن أبيه، عن جده. **ومحمد بن عمرو**، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. **وابن إسحاق**، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثال ذلك.اهـ

وَقَوْلُهُ: اسْتِمَاعُ حَدِيْثِكُم.

يشير المؤلف إلى سماع الحديث.

قال النووي رحمه الله في "التقريب والتيسير" ص(٢٢٦) مع شرح السخاوي: بيان أقسام طرق تحمل الحديث ومجامعها ثمانية أقسام: **الأول:** سماع لفظ الشيخ، وهو إملاءه وغيره من حفظ ومن كتاب، وهو أرفع الأقسام عند الجماهير.اهـ

قال الإمام البخاري رحمه الله في "صحيحه": بَاب قَوْلِ الْـمُحَدِّثِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا.

وقال رحمه الله: بَاب مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْـمُحَدِّثِ، وَرَأَى الْحَسَنُ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً، وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قَالَ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ، وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يُقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ:

أَشْهَدَنَا فُلَانٌ وَيُقْرَأُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ وَيُقْرَأُ عَلَى الْـمُقْرِئِ فَيَقُولُ الْقَارِئُ: أَقْرَأَنِي فُلَانٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ.

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى الْـمُحَدِّثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ حَدَّثَنِي، قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ.

وقال: بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ أَوْ بِزِمَامِهِ قَالَ: «**أَيُّ يَوْمٍ؟**» هَذَا فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ قَالَ: «**أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟**» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «**فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟**»، فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. فَقَالَ: «**أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟**»، قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ؛ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْه**.اهـ

وقال شيخنا العلامة الوادعي رحمه الله في "الجامع الصحيح": [كتاب العلم. باب المعتبر في الرواية السماع أو ما يؤدي معناه]، قال الإمام أبو داود رحمه الله

(٣٦٥٩): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ. هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، إلا عبد الله بن عبد الله أبا جعفر الرازي، وقد وثقه أحمد وغيره.اهـ

وَقَوْلُهُ: مُشَافَهَة.

قال ابن عبدالهادي رحمه الله في "شرح المنظومة" المذكورة: المشافهة هي السماع من لفظ الشيخ، وهي أرفع من القراءة.اهـ

وقال الحاكم رحمه الله: الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول فيما عرض على المحدث فأجازه شفاهًا: أنبأني. وفيما كتب إليه: كتب إلي.اهـ من "التقريب والتيسير".

قال السيوطي رحمه الله في "تدريب الراوي" (٢/ ٥٣): واستعمل قوم من المتأخرين في الإجازة باللفظ: شافهني، وأنا مشافهه.

قَوْلُهُ: يُمْلَي عَلَيَّ.

الإملاء: قال العلامة محمد بن جعفر الكتاني في "الرسالة المستطرفة" ص(١٥٩): ومنها كتب تُعرف بكتب الأمالي جمع إملاء، وهو من وظائف العلماء قديمًا خصوصًا الحافظ من أهل الحديث في يوم من أيام الأسبوع يوم

الثلاثاء، أو يوم الجمعة وهو المستحب كما يستحب أن يكون في المسجد؛ لشرفهما، وطريقهم فيه: أن يكتب المستملي في أول القائمة هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا ويذكر التاريخ، ثم يورد المملي بأسانيده أحاديث وأثارًا، ثم يفسر غريبها، ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسناد أو بدونه، ما يختاره ويتيسر له، وقد كان هذا في الصدر الأول فاشيًا كثيرًا، ثم مات الحفاظ، وقلَّ الإملاء، وقد شرع الحافظ السيوطي في الإملاء بمصر سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة، وجده بعد انقطاعه عشرين سنة من سنة مات الحافظ بن حجر على ما قاله في "المزهر"، وكتبه كثيرة.

قَوْلُهُ: فَأَنْقُلُ.

فيه كتابة الحديث، واستنساخه.

قَالَ القاضي عياض رحمه الله: كَانَ بَيْن السَّلَف مِنْ الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ اِخْتِلَافٌ كَثِير فِي كِتَابَة الْعِلْم، ثُمَّ أَجْمَعَوا بعد عَلَى جَوَازهَا، وَزَالَ ذَلِكَ الْخِلَاف. ونسخ هذا النهي بأحاديث كثيرة كَحَدِيثِ : «**اُكْتُبُوا لِأَبِي شَاه**»، وَحَدِيث صَحِيفَة عَلِيّ رضي الله عنه، وَحَدِيث كِتَاب عَمْرو بْن حَزْم الَّذِي فِيهِ الْفَرَائِض وَالسُّنَن وَالدِّيَات. وَحَدِيث كِتَاب الصَّدَقَة، وَنُصُب الزَّكَاة، وَحَدِيث أَبِي هُرَيْرَة أَنَّ اِبْن عَمْرو بْن الْعَاصِ كَانَ يَكْتُب وَلَا أَكْتُب.انتهى باختصار من "شرح مسلم" للنووي (٩/ ٣٨٩).

اشتمل هذا البيت على خمسة أنواع من أنواع الحديث: الحسن، والسماع، والمشافهة، والإملاء، والنقل، وتقدم بيانها.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

٤) وَأَمْـرِيَ مَوْقُـوفٌ عَلَيـكَ وَلَـيسَ لِي عَــــلَى أَحَـــــدٍ إلاَّ عَلَيْـــــك مُعَــــوَّلُ

هذا البيت فيه مبالغة شعرية، تخل بالعقيدة الصحيحة؛ فإن أمور العباد صغيرها وكبيرها موقوفة على إعانة الله وتوفيقه، ومنه كرمه وفضله، قال تعالى: ﴿لله الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[الروم: من الآية٤]، وقال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ*الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ*وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾[الشعراء:٢١٧-٢١٩].

وفي "الصحيحين" عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**».

ومعنى «**لا حول ولا قوة إلا بالله**»، أي: لا تحول لي عن معصيتك ولا قوة لي على طاعتك إلا بك، وهذا مقتضى ﴿إياك نعبد وإياك نستعين * اهدنا الصراط المستقيم﴾.

وأشد منه قول الناظم بعده: (**وليس لي على أحد إلا عليك معول**).

قال الراغب رَحِمَهُ اللهُ في "مفردات القرآن": والتعويل الاعتماد على الغير فيما يثقل.اهـ

وفي "لسان العرب" لابن منظور: ويقال عوّل عليه، أي: استعن به، وعول عليه: اتَّكَل واعتمد، ومنه قول اللحياني: (إلى الله منه المشتكى والمعولُ). ويقال: عوّلنا إلى فلان في حاجتنا فوجدناه نعم المعوّل، أي: فزعنا إليه حين أعوزنا كل

شيء.اهـ

وعلى هذا فحصر التعويل على من قصده ولو معنويًا غير جائز، ومقصوده من هذا التوصل إلى نوع من أنواع الحديث وهو الموقوف.

قال البيقوني رحمه الله:

وَمَــا أَضَــفْتَهُ إِلَى الأَصْــحَابِ مِــنْ   قَــوْلٍ وَفِعْــلٍ فَهْــوَ مَوْقُــوفٌ زُكِــنْ

أي: ما أضفته من قولٍ أو فعلٍ واحدٍ منهم؛ فهو موقوف، وزكن، أي: عُلم، يُقال: زكن فلانًا، أي: أعلمه.

أما الموقوف القولي: كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: اخشوشنوا؛ فإن النعم لا تدوم.

وأما الفعل: فمثل فعل ابن عمر صلى على الراحلة، وقد يكون له حكم الرفع، مثل: فعلنا كذا على عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، «كنا نعزل والقرآن ينزل»، «كنا إذا رفعنا كبرنا، وإذا هبطنا سبحنا».

أما التقرير: فمحل نظر بين أهل العلم؛ لأنه محتمل عدم الرضى، والإجماع السكوتي الاحتجاج به ضعيف، نظير ذلك ما حصل في الصلاة الرباعية في منى، صلّاها أربعًا عثمان رضي الله عنه، وأصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلوا خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأبي بكر وعمر صلوا ركعتين في منى، وكان عثمان رضي الله عنه مُتأَوِّلًا.

إما لأنه تأهل في ذلك فكان يرى أنه متأهل. وإما لغير ذلك.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما سألوه عن هذه المسألة؟ قال: الخلاف شر.

وكان يصلي خلف عثمان رضي الله عنه؛ لأنه إذا خولف الصحابي لا يكون حجة أيضًا.

قال صاحب "مراقي السعود":

رأي الصحابي على الأصحاب لا يكون حجة على قول من خلا

قوله الصحابي إذا خالف دليلًا، أو خالفه غيره لا يكون قوله حجة كما ذكر ابن القيم رحمه الله في "إعلام الموقعين".

وما جاء عن الحسن وعقبة رضي الله عنهما أنهما كانا يسبغان السواد؛ فمحمول على عدم بلوغ الخبر لهما، وهكذا بريدة رضي الله عنه كان يغرس شجرة على القبر؛ أخذًا من فعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه شق جريدة ووضعها على القبر.

هذا أيضًا اجتهادًا منه رضي الله عنه لم يتابعه عليه من الخلفاء ولا غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ إذًا فخولف بُريدة، وخولف الحسن، وخولف كذلك عقبة، وخولف ابن عمر في أخذ ما زاد على القبضة من لحيته عند التحلل من الإحرام، والحجة في مثل هذا الدليل، لا في هذه الأفعال التي اجتهدوا فيها، أو ما بلغتهم فيها سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فكثير من الصحابة خفيت عليهم بعض الأحاديث كما في رسالة "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وبعضهم يسمي الموقوف أثرًا، ويسمي به المقطوع الذي هو قول وفعل التابعي، كبيرًا كان أو صغيرًا بقيد: موقوف على سعيد بن المسيب، موقوف على الزهري، وهكذا حتى على من هو أنزل منهم من صغار التابعين.

وعلى عبارة البيقوني، وهو أنَّ المقصود بالألف في قوله: (الأصحاب) الجنس، الجمع الجنسي، فلو قلت: (قال الخلفاء الراشدون) هو موقوف، أو قلت: (كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال كفرًا غير ترك الصلاة، أو إلا الصلاة)، نحو هذا قاله شقيق، وهذا موقوف عليهم، عبارة أنه ينقل شيئًا موقوفًا عنهم، أو قلت: (قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: لا أنزل حتى يُقتل هذا الأسير) موقوف على معاذ، هذه الكلمة: (لا أنزل حتى تفعل كذا وكذا)، والمرفوع ما بعده.

ونظير ذلك قد يكون الموقوف على واحد، وقد يكون على أكثر من واحد قد يسمي أثرًا، وهذا الأصل الذي عليه الخراسانيون وجماعة من أهل العلم الذي هو مشهور بين الناس.

وقد يطلقون الآثار على الأحاديث وعلى الآثار، ومن ذلك كتاب الطحاوي "مشكل الآثار" و"معاني الآثار" ما معناه؟ ما ذكر إلا الآثار، ذكر الأحاديث، وذكر الآثار، وسماه "كتاب الآثار"، وفيه أحاديث وآثار.

ومن باب التفريق أيضًا "معرفة السنن والآثار" للبيهقي رحمه الله، فَرَّق بين السنن التي هي الأحاديث، وفرق بين الآثار، وساق الأحاديث وساق الآثار.

هذا مختصر القول في الموقوف، وقد يكون مرفوعًا إذا كان في سبب نزول آية على الصحيح، وقد يكون له حكم الرفع فيما لا مجال للرأي فيه، مثل أثر ابن عباس رضي الله عنهما: «**الكرسي موضع قدمي الرحمن**» على قول الجمهور.

لكن لا يصلح أن يضاف إلى النبي ﷺ الذي له حكم الرفع، فلا تقول:

(قال رسول الله ﷺ)، مثل قول ابن عباس رضي الله عنهما: «القدم موضع قدمي الرحمن» ما تقول: قال رسول الله ﷺ، وإنما هو مرفوع حكمًا لا لفظًا.

سؤال: ما هو الفرق بين المقطوع والمنقطع؟

الجواب: ما أضيف إلى التابعي هو المقطوع، أما المنقطع فهو ما سقط من رجال سنده رجل، وقد يطلق على المعضل وعلى المعلق وعلى المرسل.

سؤال: هل المنقطع لا يكون إلا من كلام النبي ﷺ؟

الجواب: لا، حتى الآثار فيها منقطعات.

سؤال: الذين قالوا: قول الصحابي مقبول، اشترطوا، ما هو شرطهم؟

الجواب: أن لا يخالف دليلًا، ولا يخالفه غيره من الصحابة، وأن يشتهر قوله.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

٥) وَلَوْ كَـانَ مَرْفُوعًـا إِلَيْـكَ لَكُنْـتَ لِي عَــلَى رَغْــمِ عُــذَّالِي تَــرِقُّ وَتَعْــدِلُ

قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا.

قال البيقوني رَحِمَهُ اللهُ:

ومَــــا أُضِــــيفَ للنَّبِــــي المَرْفُــــوعُ ....

قال الزُّرقاني رَحِمَهُ اللهُ: (وما أضيف)، أي: أضافه صحابي، أو تابعي، أو من بعدهما للنبي ﷺ قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو صفةً، تصريحًا أو حكمًا، هو: (المرفوع)، سواء اتصل إسناده أم لا، فدخل فيه: المتصل، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق دون الموقوف والمقطوع، هذا هو المشهور.

قَوْلُهُ: عُذَّالِي.

سيأتي معنى العذل في البيت التالي.

وَقَوْلُهُ: تَرِقُّ.

الرِّقَّة: قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ في "النهاية": قوله «**أهل اليمن أرق قلوبًا**»، أي: ألين، وأقبل للموعظة، والمراد بالرقة ضد القسوة.

قلت: ولعل فيه إشارة إلى شيء من أدب المعلم مع تلميذه من حيث الرحمة به، وعدم القسوة عليه، وهذا أمر مذكور في بابه، مثل: "تذكرة السامع والمتكلم"

لابن جماعة، و"جامع بيان العلم وفضله" لابن عبدالبر وغيرهما، فكما أنَّ المتعلم ينبغي أن يتعلم الأدب مع معلمه، كذا المعلم له آداب مع تلميذه، وقد بوب شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ في "الجامع الصحيح" (١/ ٧٩): رفق المعلم بالمتعلم. وذكر حديث: «**إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف**».

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أنواع من أنواع الحديث، وهي: المرفوع، والرحمة بالطالب، والعدل بين التلاميذ؛ فإنهم كالأبناء، وهذا مذكور في مثل الكتب المشار إليها آنفًا.

وقد بوَّب شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "جامعه الصحيح" (١/ ٩٨)، قال: المعلم يكون بمنزلة الوالد. وذكر حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنما أنا بمنزلة الوالد أعلمكم**».

قلت: ولا بأس بمزيد تقديم للطالب الذي يُرْجَى نبوغه، ونفعه للمسلمين.

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: لولا أننا مشغولون يا مسدد؛ لأتيناك.

وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخص ابن عباس بإدخاله مع كبار السن دون غيره ممن هو في سنه كما في "الصحيح".

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦) وَعــذْلُ عَــذُولِي مُنكــرٌ لاَ أسِــيغُهُ وَزُورٌ وتَـــدْليسٌ يُـــرَدُّ وَ يُهْمَـــلُ

قَوْلُهُ: وَعَذْلُ.

العذل: في "القاموس المحيط"، و"مختار الصحاح": الملامة، أي: لوم اللائمين لي منكر.

قَوْلُهُ: مُنْكَرٌ.

المنكر: هو تفرد الراوي الذي التعديل فيه ليس يؤهله أن يتفرد ببعض الألفاظ أو الروايات.

وقال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ:

المنكـر الـذي روى غـير الثقـه مخالفًـا في نخبـة قـد حققـه

أي: إن هذا النظم للمنكر مأخوذ من "نخبة الفكر" لابن حجر.

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: المنكر هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعد مفرد الصدوق منكرًا.

وقال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في "مقدمة صحيحه": علامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم.

وقال القاسمي رَحِمَهُ اللَّهُ في "قواعد التحديث": اعلم أن الشاذ والمنكر يجتمعان

في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس، ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر تفرد ضعيف، وقد غفل من سوّى بينهما.

وقال ابن كثير رحمه الله: المنكر كالشاذ، أي: من حيث المخالفة، قال: وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ؛ قُبِلَ شرعًا ولا يقال له منكر، وإن قيل له ذلك لغة.

قلت: وهو بهذا القول يشير إلى رد قول من اعتبر المنكر مطلق التفرد، والحمد لله.

قَوْلُهُ: أُسِيْغُهُ.

قال الراغب، والجوهري: ساغ الشراب في الحلق سهل انحداره.

وفيه إشارة إلى أن المنكر الذي يتعارض مع الأدلة، ويَمُجُّه الفهم والعقل الصحيح الموافق للنقل الصحيح.

قَوْلُهُ: وَزُورٌ.

الزور لغة: الميل عن الحق.

يقول ابن فارس رحمه الله: الزاي والواو والراء أصل واحد يدل على الميل والعدول، من ذلك الزور الكذب؛ لأنه مائل عن طريق الحق، ويقال: زوّر فلان الشيء تزويرًا، وزوّر الشيء في نفسه: هيّأه، لأنه يعدل به عن طريقة تكون أقرب إلى قبول السامع.

والزُّور مأخوذ من الزَّور، وهو ميل في الزَّور.

يقول الراغب: وقيل للكذب زُور؛ لكونه مائلًا عن جهته، قال تعالى:

﴿ظُلْمًا وَزُورًا﴾[الفرقان: ٤]، والزُّور أيضًا: كل شيء يُتخذ ربًّا، ويُعبد من دون الله. وزوَّر نفسه: وسمها بالتَّزوير، وزوَّر الشهادة أبطلها، والزُّور مجالس اللهو، والزُّور: شهادة الباطل وقول الكذب، ولم يشتق من تزوير الكلام، ولكنه اشتُق من تزوير الصدر. وقيل: الزُّور الكذب، والباطل، والتهمة. وزوَّر الكلام زخرفه، وازورّ عن الشيء وتزاور عنه: مال. وقيل: شهادة الزُّور، أي: شهادة الكذب والباطل. وقيل: شهادة (أي شهود) الباطل.

قَوْلُهُ: وَتَدْلِيْسٌ.

التدليس لغة: إخفاء العيب، كما في "النهاية".

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "مراتب المدلسين" ص(١١): التدليس عندنا على ستة أجناس:

الجنس الأول: من المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث، أو فوقه، أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا عن أعداد الذين يقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين أبو سفيان بن نافع، وقتادة بن دعامة، وغيرهم.

الجنس الثاني: قوم يدلسون الحديث، فيقولون: قال "فلان"، فإذا وقع إليهم من ينقر عن سماعاتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم.

الجنس الثالث: قوم دلسوا على أقوام مجهولين، لا يدري من هم، ومن أين هم.

الجنس الرابع: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم، وكُنَاهم؛ كي لا يعرفوا.

الجنس الخامس: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

الجنس السادس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان. فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال، ولا نازل.انتهى

وقد استفاد من "جامع التحصيل" للعلائي رحمه الله.

وقال (ص٢٣): أما بعد فهذه مراتب المدلسين...، وهم على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرًا، كيحيى بن سعيد الأنصاري.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في "الصحيح" لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عيينة.

الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع؛ إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرًا، كابن لهيعة.

والتدليس قسمان:

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في "مراتب المدلسين" (ص٢٥): معنى التدليس وأنواعه، والتدليس تارة في الإسناد، وتارة في الشيوخ.

فالذي في الإسناد أن يروي عمن لقيه شيئًا لم يسمعه منه بصيغة محتملة، ويلتحق به من رآه ولم يجالسه.

ويلتحق بتدليس الإسناد تدليس القطع، وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً: الزهري عن أنس.

وتدليس العطف: وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخًا آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثاني.

وتدليس التسوية: وهو أن يصنع ذلك لشيخه؛ فإن أطلعه على أنه دلسه حكم به، وإن لم يطلعه؛ طرقه الاحتمال فيقبل من الثقة ما صرح فيه بالتحديث، ويتوقف عما عداه.

وإذا روى عمن عاصره ولم يثبت لقيه له شيئًا بصيغة محتملة؛ فهو الإرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس، والأولى التفرقة لتتميز الأنواع.[٦]

ويلتحق بالتدليس ما يقع في بعض المحدثين من التعبير بالتحديث، أو

---

(٦) **قلت:** هذه التفرقة فيها نظر؛ فليس هناك مرسل خفي أصلًا؛ لأنَّ المرسل عند أئمة الحديث تقدم تعريفه عند عامتهم أنه رواية التابعي عن النبي ﷺ؛ فالصواب أن هذا يلحق بالتدليس على قول من قال ذلك.

الإخبار عن الإجازة مُوْهِمًا للسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئًا، ومن لم يوصف بالتدليس من الثقات إذا روى عمن لقيه بصيغة محتملة؛ حُمِلَت على السماع، وإذا روى عمن عاصره بالصيغة المحتملة لم يحمل على السماع في الصحيح المختار، وفاقًا للبخاري، وشيخه ابن المديني.

ومن روى بالصيغة المحتملة عمن لم يعاصره فهو مطلق للإرسال؛ فإن كان تابعيًا سُمِّيَ ذلك السند مرسلاً، وإن كان دونه سُمِّيَ منقطعًا، أو معضلاً، وقد بسطت ذلك في "علوم الحديث" ولله الحمد.

وممن وصف بالتدليس من صرح بالتحديث في الوجادة، أو بالتحديث، لكن تجوز في صيغة الجمع فأوهم دخوله وليس كذلك، فسيأتي بيان من فعل ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما تدليس الشيوخ: فهو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به من اسم، أو لقب، أو كنية، أو نسبة، إبهامًا للتكثير غالبًا، وقد يفعل ذلك لضعف شيخه، وهو خيانة ممن تعمده، كما إذا وقع ذلك في تدليس الإسناد، والله المستعان.انتهى

قَوْلُهُ: يُرَدُّ.

أي: لسبب.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "نخبة الفكر" ص(٣٨-٤٠): ثم المردود إما أن يكون **لسقط من إسناد**، أو **طعن** في راوٍ؛ **فالسقط إما أن يكون من مبادي السند** من تصرف مصنف، **أو من آخره، بعدد التابعي، أو غير ذلك، فالأول**:

المعلق. قال ابن الصلاح: إن وقع الحذف في كتابٍ التُزِمت صحته كـ"البخاري" فما أتى فيه بالجزم دل على أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حذف لغرض من الأغراض، وما أتى فيه بغير الجزم؛ ففيه مقال. **والثاني المرسل، والثالث إن كان باثنين فصاعدًا مع التوالي؛ فهو المعضل وإلا فالمنقطع ثم** إن السقط من الإسناد **قد يكون واضحًا، أو خفيًّا؛ فالأول يدرك بعدم التلاقي، ومن ثم احتيج إلى التاريخ، والثاني المدلس** سُمِّي بذلك؛ لكون الراوي لم يسم من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به، **ويرد بصيغته** تحتمل وقوع **اللقي كـعن وقال**؛ فإن وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها؛ كان كذبًا، **وكذلك المرسل الخفي من معاصر لم يلق**، فالفرق بين المدلس والمرسل الخفي، أو التدليس يختص بمن روى عمن لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه؛ فهو المرسل الخفي، **ثم الطعن إما أن يكون لكذب الراوي أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته** عن الإتقان، **أو فسقه، أو وهمه** بأن يروي على سبيل التوهم، **أو مخالفته** للثقات، **أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه**، بأن يكون ليس غلطه أقل من إصابته؛ **فالأول الموضوع، والثاني المتروك، والثالث المنكر على رأي من لا** يشترط في المنكر قيد المخالفة، **وكذا الرابع والخامس، ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق**؛ فهو **المعلل**.

قَوْلُهُ: وَيُهْمَلُ.

المهمل لغة: قال في "مختار الصحاح": أهمل الشيء خلى بينه وبين نفسه،

والمهمل من الكلام ضد المستعمل.

واصطلاحًا: هو رواية الراوي عن اثنين متفقي الاسم، أو مع اسم الأب والجد والنسبة، ولم يتميز بما يخص كل منهما.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ الله في "النزهة" ص(١٦٣-١٦٥) وإِنْ رَوى الرَّاوي عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَيِ الاسْمِ، أَو معَ اسمِ الأبِ، أَو معَ اسمِ الجدِّ ، أَو معَ النِّسبةِ ، ولَمْ يَتَمَيَّزا بما يَخُصُّ كُلاًّ منهُما؛ فإِنْ كانا ثقَتَيْنِ لم يَضُرَّ مِن ذلكَ ما وقَعَ في "البُخاريِّ" مِن روايتِه عن أَحمدَ - غيرَ مَنسوبٍ - عن ابنِ وَهْبٍ؛ فإِنَّهُ إِمَّا أَحمدُ بنُ صالحٍ، أَو أَحمدُ بنُ عيسى، أَو: عن محمَّدٍ - غيرَ منسوبٍ - عن أَهلِ العراقِ؛ فإِنَّهُ إِمَّا محمَّدُ بنُ سَلامٍ أَو محمَّدُ بنُ يَحْيى الذُّهليُّ، وقدِ استَوْعَبْتُ ذلك في مقدِّمةِ "شرحِ البُخاريِّ"، ومَن أَرادَ لذلك ضابِطاً كُلِّيّاً يمتازُ بهِ أَحدُهما عنِ الآخَرِ؛ فباخْتِصاصِهِ، أَي: الشيخِ المرويِّ عنهُ بأَحَدِهِما يَتَبَيَّنُ الْمُهْمَلُ، ومتى لم يتبَيَّنْ ذلك، أَو كانَ مختَصًّا بهما معًا؛ فإِشكالُه شديدٌ، فيُرْجَعُ فيهِ إِلى القرائنِ، والظَّنِّ الغالِبِ.اهـ

قلت: وقد ألّف الإمام أبوعلي الحسين بن محمد الغساني المعروف بالجياني نسبة إلى جيان؛ مدينة كبيرة بالأندلس، الحافظ المتوَفَّى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة كتاب ما أتلف خطه واختلف لفظه من أسماء رجال الصحيحين؛ ويسمى بكتاب "تقييد المهمل وتمييز المشكل"، ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من رجال "الصحيحين" وما قصر فيه في جزئين.

ولأبي بكر محمد بن موسى الحازمي كتاب "الفيصل في مشتبه النسبة"،

وللذهبي مختصر جِدًّا جامع في "مشتبه الأسماء والنسبة" لخصه من عبد الغني، وابن ماكولا، وابن نقطه، وأبي الوليد بن الفرضي، ولكنه أجحف في الاختصار، واكتفى بضبط القلم؛ فصار بذلك كتابه مباينًا لموضوعه؛ لعدم الأمن من التصحيف فيه، وفاتَه من أصوله أشياء.

واختصره الحافظ ابن حجر، فضبطه بالحروف على الطريقة المرضية، وزاد ما يتعجب من كثرته، مع شدة تحريره واختصاره؛ فإنه في مجلد وهو المسمى "تبصير المنتبه في تحرير المشتبه".

ولِعَصْرِيِّه حافظ الشام شمس الدين محمد بن ناصر الدين أبي بكر بن عبد الله بن محمد الدمشقي محدث البلاد الدمشقية، وصاحب التصانيف الحسنة البهية، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة مصنف حافل مبسوط في توضيح المشتبه أيضًا، وجرد منه الأعم بما وقع في "مشتبه" الذهبي من الأوهام، ومن تأليفه "مورد الصادي بمولد الهادي"، ولأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري كتاب "تصحيفات المحدثين" شرح فيه الأسماء والألفاظ المشكلة التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف في مجلد.

اشتمل هذا البيت على أربعة من أنواع الحديث المنكر، والمدلس، والمردود، والمهمل.

قال رحمه الله:

٧) أُقَـضِّي زَمَـانِي فِيْـك مُتَّـصِلَ الأَسَـى   وَمُنْقَطِعًـــا عَـــمَّا بِــــهِ أتوَصَّــــلُ

قَوْلُهُ: أُقَضِّي.

القضاء له عدة معاني.

قال الإمام محمد بن يعقوب الفيروزآبادي في كتابه "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز" (٤/ ٢٧٦): القضاء بالمد والقصر: الحكم، وقضى عليه يقضي قضيًا وقضاء وقضية، والقضاء: الصنع، والحتم، والبيان، وفصل الأمر فعلاً كان أو قولاً، وكل منهما على وجهين إِلَاهِيٌّ وَبَشَرِيٌّ.

وذكر لكل منهما أمثلة.

قَوْلُهُ: زَمَانِي.

قال ابن الأثير رحمه الله في "النهاية" [مادة زمن]: الزمان يقع على جميع الدهر وبعضه.اهـ

وفي "القاموس": الزمن محركة، وكسحاب العصر، واسمان لقليل الوقت وكثير.اهـ

قَوْلُهُ: مُتَّصِل.

المتصل لغة: من اتصل الشيء بالشيء، أي: لم ينقطع.

واصطلاحًا: قال الذهبي رحمه الله في "الموقظة": ما اتصل سنده وسلم من الانقطاع، ويصدق ذلك على المرفوع والموقوف.اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في "اختصار علوم الحديث": ويشمل المرفوع إلى النبي

ﷺ، والموقوف على الصحابي، أو من دونه.

وقال العراقي رحمه الله في "ألفيته":

سواء الموقوف والمرفوع ... ولم يروا أن يدخل المقطوع

قلت: الظاهر دخول المقطوع في المتصل أيضًا كما أسلفنا، و قيل هذا في "التقييد والإيضاح" للعراقي رحمه الله.

فَعُلِمَ من هذا أنهم يشترطون في المتصل السماع، أو ما يقوم مقام السماع من التحديث، وألا يكون بعنعنة مدلس.

والشافعي يسميه المؤتصل، وبعضهم يسميه الموصول، وكله دال على أنه متصل الإسناد، وأنه ليس بمنقطع، وأنه اشترط فيه الاتصال من حيث السند، وقد يكون ضعيفًا، وقد يكون صحيحًا، وقد يكون موضوعًا على حسبه، ما يُشترط أن يكون صحيحًا فقط، هذا حاصله.

قَوْلُهُ: الأَسَى.

قال ابن الأثير رحمه الله في "النهاية": الأسى مقصورًا مفتوحًا: الحزن، أسى يأسى أسى فهو آس.اهـ

قَوْلُهُ: وَمُنْقَطِعًا.

قال النووي رحمه الله في "التقريب والتيسير": المنقطع الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبدالبر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع: ما لم يتصل

إسناده على أي وجه كان انقطاعه.

قلت: تقدم في شرح أول بيت أنه يدخل فيه المعضل، والمعلق، والمرسل، وأيضًا يلحق به حكمًا ما عنعنه مدلس شديد التدليس.

قَوْلُهُ: أتَوَصَّلُ.

في "مختار الصحاح": توصل إليه، أي: تلطف في الوصول إليه...، والتواصل ضد التقاطع.

اشتمل هذا البيت على نوعين من أنواع الحديث، وهما: المتصل، والمنقطع.

ويمكن أن يُضَاف إليهما ثالث، وهو الاستمرار في الطلب، ولو على قِلَّة ما في اليد، كما نُقِل عن الإمام أحمد أنه سُئل: إلى متى طلب العلم؟ قال: من المحبرة إلى المقبرة.

وفي مقدمة "سنن الدارمي" ذكر باب الرحلة في طلب العلم، واحتمال العناء فيه. وشاهدنا قوله: (واحتمال العناء فيه).

وقال الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله:

أَهْــلُ المنَاصِــبِ فِي الــدُّنْيَا وَرِفْعَتِهَــا ... أَهْــلُ الْفَــضَائِلِ مَرْذُولُــونَ بَيْــنَهُمُ

قَــدْ صَــيَّرُونَا كَأَنَّــا غَــيْرَ جِنْــسِهِمُ ... مَنَــازِلَ الْــوَحْشِ فِي الإِيهَــامِ عِنْــدَهُمُ

فَلَيْتَنَــا لَــوْ قَــدَرْنَا أَنْ نُعَــرِّفَهُم ... مِقْــدَارَهُم عِنْــدَنَا أَو لَــوْ دَرَوْهُ هُــمُ

لَــهُم مُرِيحَــان مِــنْ جَهْــلٍ وَفَــرْطِ غِنــى ... وَعِنْــدَنَا الْــمُتعِبان الْعِلْــمُ وَالْعَــدَمُ

قال رَحِمَهُ اللهُ:

٨) وَهَـا أَنَـا فِي أَكْفَـانِ هَجْـرِك مُـدْرجٌ   تُكلِّفُنِـــي مَـــا لاَ أُطِيـــقُ فَأَحْمِـــلُ

قَوْلُهُ: أَكْفَان.

أكفان: جمع كفن.

قال في "مختار الصحاح": الكفن معروف، وقد كفّن الميت تكفينًا.

قَوْلُهُ: هَجْرُكَ.

الهجر: قال الراغب في "مفردات القرآن" مادة (هجر): الهجر، والهجران مفارقة الإنسان غيره إما بالبدن، أو باللسان، أو بالقلب، قال تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾[النساء:٣٤] كناية عن عدم قربهن، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾[الفرقان:٣٠] فهذا هجر بالقلب، أو بالقلب واللسان، وقوله: ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾[المزمل:١٠] يحتمل الثلاثة، ومدعوٌّ إلى أن يتحرى أي الثلاثة إن أمكنه مع تحري المجاملة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[مريم:٤٦]، وقوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر:٥]، فحث على المفارقة بالوجوه كلها، والمهاجرة في الأصل مصارمة الغير ومتاركته.اهـ

قَوْلُهُ: مُدْرَج.

المدرج لغة: اسم مفعول، يقال: درجته وأدرجته، وأدرج الميت في الكفن والقبر أدخله. كما في "لسان العرب".

واصطلاحًا: قال الذهبي رحمه الله في تعريف المدرج من "الموقظة"، قال: هي ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن، لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث. ويدل دليل على أنها من لفظ راوٍ، بأن يأتي الحديث من بعض الطُرق بعبارة تفصل هذا من هذا، وهذا طريق ظني؛ فإن ضعف توقفنا أو رجّحنا أنها من المتن، ويبعد الإدراج في وسط المتن، كما لو قال: «**من مس أنثييه وذكره فليتوضأ**»، وقد صنف فيه الخطيب تصنيفًا،(٧) وكثير منه غير مُسَلَّم له إدراجه.اهـ

قال النووي رحمه الله في "التقريب والتيسير": المدرج هو أقسام:

أحدها: مدرج في حديث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بأن يذكر الراوي عقيبه كلامًا لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلاً، فيتوهم أنه من الحديث.

الثاني: أن يكون عنده متنان بإسنادين، فيرويهما بأحدهما.(٨)

الثالث: أن يسمع حديثًا من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه، فيرويه عنهم باتفاق،(٩) وكله حرام.

وقال الحافظ رحمه الله في نزهة النظر (١٢٤-١٢٥): مُدْرَجُ الإِسْنادِ، وهو أَقسامٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يَرْوِيَ جماعةٌ الحديثَ بأَسانيدَ مُختلفةٍ، فيرويهِ عنهُم راوٍ، فيَجْمَعُ

---

(٧) سَمَّاه "فصل الوصل فيما أُدرِج في النقل"، وهناك مصنفات أخرى، من أخصرها وأجودها رسالة "الْـمَدرج إلى الْـمُدرَج" للسيوطي رحمه الله.

(٨) هذا قد يسمى التركيب؛ لأنه حصل أن ركب إسناد أحدهما على الاثنين.

(٩) هذا مردود إلا من بعض الأئمة، كالزهري فعل ذلك في حديث الإفك مع الإشارة إلى الفوارق، يقول: وكلٌّ حدثني طائفة من الحديث.

الكُلَّ على إِسنادٍ واحِدٍ مِن تلكَ الأَسانيدِ، ولا يُبَيِّنُ الاختلافَ .

الثَّاني : أَنْ يكونَ المتنُ عندَ راوٍ إِلاَّ طَرفاً منهُ؛ فإِنَّه عندَه بإِسنادٍ آخَرَ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامًّا بالإِسنادِ الأَوَّلِ. **ومنهُ**: أَنْ يسمَعَ الحديثَ مِن شيخِهِ إِلاَّ طرفاً منهُ فيسمَعَهُ عَن شيخِهِ بواسطةٍ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامًّا بحَذْفِ الواسِطةِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يكونَ عندَ الرَّاوي متْنانِ مُخْتَلِفان بإِسنادينِ مختلفينِ، فيرويهما راوٍ عنهُ، مُقتَصِرًا على أَحدِ الإِسنادينِ، أَو يروي أَحَدَ الحَديثَينِ بإِسنادِهِ الخاصِّ بهِ، لكنْ يزيدُ فيهِ مِن المَتْنِ الآخَرِ ما ليسَ في المَتْنِ الأَوَّلِ.

الرَّابعُ: أَنْ يسوقَ الرَّاوي الإِسنادَ، فيَعْرِضُ لهُ عارِضٌ، فيقولُ له كلامًا مِن قِبَلِ نفسِهِ، فيظنُّ بعضُ مَن سَمِعَهُ أَنَّ ذلكَ الكلامَ هُو متنُ ذلكَ الإِسنادِ، فيَرويهِ عنهُ كذلك. هذهِ أَقسامُ مُدْرَجِ الإِسنادِ.

وأَمَّا مُدْرَجُ المَتْنِ: فهُو أَنْ يَقَعَ في المتنِ كلامٌ ليسَ منهُ، فتارةً يكونُ في أَوَّلِه، وتارةً يكون في أَثنائِه، وتارةً يكون في آخِرِهِ -وهو الأَكثرُ-؛ لأَنَّهُ يقعُ بعطفِ جُملةٍ على جُملةٍ، أَو بِدَمْجِ مَوْقوفٍ مِن كلامِ الصَّحابةِ، أَو مَنْ بعْدَهُم بِمَرْفوعٍ مِن كلامِ النبيِّ ﷺ مِن غيرِ فصلٍ، فهذا هُو مُدْرَجُ المَتْنِ.

ويُدْرَكُ الإِدراجُ: بوُرودِ روايةٍ مُفَصِّلةٍ للقَدْرِ المُدْرَجِ مِمَّا أُدْرِجَ فيهِ. أَو بالتَّنصيصِ على ذلك مِن الرَّاوي، أَو مِن بعضِ الأَئمَّةِ المُطَّلعينَ. أو باستحالَةِ كونِ النبيِّ ﷺ يقولُ ذلك.اهـ

وما بعده من البيت واضح، واشتمل هذا البيت على نوع واحد من أنواع

الحديث، وهو المدرج تقدم بيانه.

ويمكن أن يُضاف نوع ثاني وهو: تحمل الحديث، وتلقيه من الشيوخ.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في "الباعث الحثيث": النوع الرابع والعشرون في كيفية سماع الحديث، وتحمُّلِه، وضبطه. يصحُّ تحمُّل الصغارِ الشهادةَ، والأخبارَ، وكذلك الكفار إذا أدَّوا ما حملوه في حال كمالهم، وهو الاحتلام، والإسلام. وينبغي المبادرة إلى إسماع الولدان الحديث النبوي، والعادة المطَّردة في أهل هذه الأعصار وما قبلها بِمُدَدٍ متطاولةٍ أنَّ الصغير يُكتَبُ له حضورٌ إلى تمام خمسِ سنينَ من عمره، ثم بعد ذلك يُسمَّى سماعًا.

واستأنسوا في ذلك بحديث محمود بن الربيع أنه عقل مَجَّةً مَجَّها رسول الله ﷺ في وجهه من دَلْوٍ في دارهم، وهو ابن خمس سنين. رواه البخاري، فجعلوه فَرْقًا بين السماع والحضور.

وفي رواية: وهو ابن أربع سنين.

وضَبطه بعض الحُفَّاظ بسن التمييز.

وقال بعضهم: أن يُفَرِّقَ بين الدابةِ والحمار.

وقال بعض الناس: لا ينبغي السماع إلا بعد العشرين سنة.

وقال بعضٌ: عشرٌ. وقال آخرون: ثلاثون.

والمدارُ في ذلك كله على التمييز، فمتى كان الصبي يَعْقِلُ؛ كُتِبَ له سماع.

قال الشيخ أبو عمرو: وبلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري أنه قال:

رأيت صبِيًّا ابنَ أربع سنين قد حُمل إلى المأمون، قد قرأ القرآنَ، ونظر في الرأي؛ غير أنه كان إذا جاع يبكي.!اهـ[١٠]

(١٠) **قلت:** هذه الحكاية بلاغٌ لم يصرح باتصال سندها أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله، وأيضًا فيها مبالغة.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

٩) وَأَجْرَيـتُ دَمْعِـي بالـدِّمَاءِ مُـدَبَّجا   وَمَـا هِـي إلاَّ مُهْجَتِـي تَتَحلَّـلُ

قَوْلُهُ: وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي.

أي: جعلتها جارية، والجري المرُّ السريع، كما في "النهاية".

قَوْلُهُ: مُدَبَّجًا.

سُمّي بذلك أخذًا من ديباجتي الوجه، وهما الخدان؛ لتساويهما وتقابلهما، سواء كان المدبج بواسطة أم بدونها.

مثالها بدونها: رواية أبي هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عنه، وفي التابعين: رواية الزهري عن ابن الزبير، وابن الزبير عنه، وفي أتباعهم: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عنه، وفي أتباع التابعين: رواية أحمد عن ابن المديني، ورواية ابن المديني عنه.

ومثالها بها: رواية الليث عن يزيد بن الهادي عن مالك، ورواية مالك عن يزيد عن الليث.

ومن فوائد معرفته: الأمن ظن الزيادة في السند، والمدبج أخص من الأقران، فرواية أحدهما عن الآخر، والآخر لا يروي عنه هذه رواية أقران، فكل مدبج أقران ولا عكس؛ إذ رواية الأقران أن يشارك الراوي من روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية كالسن والأخذ عن الشيوخ، كرواية

الأعمش عن التَّيْمِي، وهما قرينان.

وقد يجتمع جماعة من الأقران في حديث واحد، كرواية أحمد عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن علي بن المديني، عن عبيدالله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: كان أزواج النبي ﷺ يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة، فأحمد والأربعة فوقه أقران، كما قال الخطيب.

فإن روى الراوي عمن هو دونه سنًّا، أو في مرتبة الآخذين عنه، فرواية أكابر عن أصاغر، كرواية الزهري عن مالك.

والأصل فيه رواية النبي ﷺ عن تميم الداري خبر الجساسة.

ومن رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الآباء عن الأبناء، والصحابة عن الأتباع، كرواية العباس عن ابنه الفضل، ورواية وائل عن ابنه بكر، وكرواية العبادلة، وأبي هريرة، ومعاوية، وأنس عن كعب الأحبار.

أما رواية الأبناء عن الآباء عن الأبناء فكثير، وأخص منه من روى عن أبيه عن جده.

وفائدة معرفة ذلك: التمييز بين مراتبهم وتنزيل الناس منازلهم.

قَوْلُهُ: مُهْجَتِي.

في "القاموس المحيط": المهجة الدم، أو دم القلب والروح، وكذا في "مختار الصحاح"، وزاد: وخرجت مهجته، أي: روحه، تتحلل، أي: تذوب شيئًا فشيئًا.

قال رحمه الله:

١٠) فَمتَّفِــقٌ جَفْنِــي وَسُــهْدِي وَعــبرتِي وَمُفْــتَرِقٌ صَــبْرِي وَقَلْبِــي الْــمُبَلْبَلُ

قَوْلُهُ: فَمتَّفِقٌ.

المتفق، قال الراغب: الوفق المطابقة بين الشيئين.

الجفن، قال الفروزآبادي في "القاموس": الجفن غطاء العين من أعلى وأسفل، يقال: أجفُن، وأجفان، وجفون.

قَوْلُهُ: وَسُهْدِي.

السهد في "القاموس" بالضم الأرق، وقد سَهِدَ كـفَرِح، والسُهُد بضمتين القليل النوم.

وقال ابن القيم رحمه الله في "روضة المحبين" (ص٣٩): وأما السهد فهو أيضًا من آثار المحبة ولوازمها، فالسهاد: الأرق، وقد سهد الرجل بالكسر يسهد سهدًا، والسهد بضم السين والهاء: القليل النوم. قال أبو كبير الهذلي:

فأتــت بــه حــوش الجنــان مبطنــا ســهدا إذا مــا نــام ليــل الهوجــل

وسهدته أنا فهو مسهد.

قَوْلُهُ: وَعَبْرَتِي.

قال ابن الأثير رحمه الله في "النهاية": العَبرة هي تحلُّب الدمع، والعين والعِراء،

أي: الباكية، يقال: عِبر بالكسر واستعبر.

قَوْلُهُ: وَمُفْتَرِقٌ.

المفترق: قال ابن الأثير: التفرق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفرق بالأبدان، والافتراق في الكلام. اهـ

قلت: الصحيح أنهما سواء.

والمقصود هنا ذكر نوعين من أنواع الحديث هما: المتفق، والمفترق.

في هذا البيت نوعان من أنواع الحديث، وهما: المتفق والمفترق، والمقلوب.

المتفق: هو ما اتفق في الأسماء لفظًا وخطًّا، ويختلف في الأشخاص.

الخليل بن أحمد: ستة، أحدهم شيخ سيبويه، كلهم يقال الخليل بن أحمد، اتفقوا في الأسماء وأسماء الآباء، هذا من المتفق والمفترق، المتفق في الأسماء، والمفترق في الذوات.

قال النووي رحمه الله في "التقريب والتيسير": المتفق والمفترق: هو متفق خطًّا ولفظًا، وللخطيب فيه كتاب نفيس، وهو أقسام:

الأول: اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد ستة:

أولهم: شيخ سيبويه ولم يسم أحد بعد نبينا ﷺ قبل أبي الخليل هذا.

الثاني: أبو بشر المزني البصري.

الثالث: أصبهاني.

الرابع: أبو سعيد السجزي القاضي الحنفي.

الخامس: أبو سعيد البستي القاضي، روى عنه البيهقي.

السادس: أبو سعيد البستي الشافعي، عنه أبو العباس العذري.

الثاني: اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم يروون عمن يسمى عبدالله وفي عصر واحد:

أحدهم: القطيعي أبو بكر عن عبدالله بن أحمد بن حنبل.

الثاني: السقطي أبو بكر عن عبدالله بن أحمد الدورقي.

الثالث: دينوري عن عبدالله بن محمد بن سنان.

الرابع: طرسوسي عن عبدالله بن جابر الطرسوسي.

محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان في عصر، روى عنهما الحاكم، أحدهما: أبو العباس الأصم، والثاني: أبو عبدالله بن الأخرم الحافظ.

الثالث: ما اتفق في الكنية والنسبة، كأبي عمران الجوني اثنان: عبدالملك التابعي، وموسى بن سهل البصري.

وأبي بكر بن عياش ثلاثة: القاري، والحمصي، عنه جعفر بن عبدالواحد، والسلمي الباجدّائي.

الرابع: عكسه، كصالح بن أبي صالح، أربعة: مولى التوأمة، والذي أبوه أبو صالح السمان، والسدوسي عن علي وعائشة، ومولى عمرو بن حريث.

الخامس: اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم، كمحمد بن عبدالله الأنصاري القاضي المشهور عنه البخاري، والثاني: أبو سلمة ضعيف.

السادس: في الاسم أو الكنية، كحماد، وعبدالله وشبهه.

قال سلمة بن سليمان: إذا قيل بمكة عبدالله؛ فهو ابن الزبير، أو بالمدينة؛ فابن عمر، وبالكوفة ابن مسعود، وبالبصرة ابن عباس، وبخراسان ابن المبارك.

وقال الخليلي: إذا قاله المصري؛ فابن عمرو، والمكي؛ فابن عباس.

وقال بعض الحفاظ: إن شعبة يروي عن تسعة أشخاص عن ابن عباس، كلهم أبو حمزة، بالحاء والزاي، إلا أبا جمرة بالجيم والراء نصر بن عمران الضبعي، وإنه إذا أطلقه فهو بالجيم.

السابع: في النسبة كالآملي، قال السمعاني: أكثر علماء طبرستان من آملها وشهر بالنسبة إلى آمل جيحون عبدالله بن حماد شيخ البخاري، وخطئ أبو علي الغساني، ثم القاضي عياض في قولهم: إنه إلى آمل طبرستان.

ومن ذلك الحنفي إلى بني حنيفة وإلى المذهب، وكثير من المحدثين ينسبون إلى المذهب حنيفي بزيادة ياء، ووافقهم من النحويين ابن الأنباري وحده، ثم ما وجد من هذا الباب غير مبين، فيعرف بالراوي، أو المروي عنه، أو ببيانه في طريق آخر، والله أعلم.

قَوْلُهُ: وَقَلْبِي الْـمُبَلْبَل.

في "مختار الصحاح": البلبلة والبلبال الهم ووسواس الصدر.

وقال ابن القيم رحمه الله في "روضة المحبين" (ص٣٣): وأما البلابل فجمع بلبلة، يقال: بلابل الحب، وبلابل الشوق، وهي وساوسه وهمه.

قَوْلُهُ: وَقَلْبِي.

فيه إشارة إلى المقلوب، وهو تبديل شيء بآخر، وتحويله عن وجهه.

واصطلاحًا: على قسمين:

القسم الأول من المقلوب: إبدال راوٍ بآخر.

والقسم الثاني: تركيب متن لإسناد آخر، والعكس، والقصد منه امتحان ضبط وحفظ بعض المحدثين.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الموقظة": المقلوب هو: ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فيقلب عليه ويَنُط من إسناد حديث إلى متن آخر بعده.

أو: أن ينقلب عليه اسم راوٍ، مثل (مرة بن كعب) بـ(كعب بن مرة)، و(سعد بن سنان) بـ(سنان بن سعد).

فمن فعل ذلك خطأً؛ فقريب، ومن تعمد ذلك وركّب متنًا على إسناد ليس له؛ فهو سارق الحديث، وهو الذي يُقال في حقه: فلان يسرق الحديث.

ومن ذلك أن يسرق حديثًا ما سمعه، فيدعي سماعه من رجل، وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده؛ فهو أخفّ جرمًا ممن سرق حديثًا لم يصح متنه، وركّب له إسنادًا صحيحًا؛ فإنَّ هذا نوع من الوضع والافتراء؛ فإنْ كان ذلك في متون الحلال والحرام؛ فهو أعظم إثمًا، وقد تبوّأ بيتًا في جهنم.

وأما سرقة السماع وادّعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء؛ فهذا كذب مُجرّد، ليس من الكذب على الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل من الكذب على الشيوخ، ولن

يُفلح من تعاناه، وقلَّ من ستر الله عليه منهم؛ فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله الستر والعفو.اهـ

وممن فعل ذلك: شعبة، وحماد بن سلمة، وقد أنكر حرمي على شعبة، وقال: يا بئس ما صنعت.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: وشرط الجواز أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة.اهـ

وأما ما انقلب سهوًا على رواته، فمثاله حديث: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**»، فقد حدث به في مجلس ثابتٌ البناني حجاجَ بن أبي عثمان الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، فظنه جرير بن أبي حازم عن ثابت، فرواه عنه عن أنس، فوهم كما بينه حماد بن زيد، وإنما هو عن يحيى بن أبي كثير كما رواه الأئمة الخمسة من طريقه.

وأما المقلوب متنًا، وهو قليل، فهو أن يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر، كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه، ففيه: «**ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»، كما في "الصحيحين"، والله أعلم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١) وَمُؤتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي　　　وَمُخْتَلِـفٌ حَظِّـي وَمَـا مِنْـك آمُـلُ

قَوْلُهُ: مُؤْتَلفٌ.

المؤتلف لغة: قال الراغب:الإلْفُ اجتماع مع التئام، والمؤلّف ما جمع من أجزاء مختلفة ورتب ترتيبًا قدم فيه ما حقه أن يقدم، وأخر ما حقه أن يؤخر.اهـ

قال البيقوني رَحِمَهُ اللَّهُ:

مُؤْتَلِـفٌ مُتَّفِـقُ الخَـطِّ فَقَـطْ　　　وَضِـدُّهُ مُخْتَلِـفٌ فَـاخْشَ الغَلَـطْ

المتفق والمفترق ألف فيه الخطيب كتابًا حافلًا يعتبر مرجعًا في بابه، والمؤتلف والمختلف ألف فيه جماعة من أهل العلم مثل ابن ماكولا في "الإكمال" و"تكملته" لابن نقطة.

ومن هذا الباب أيضًا "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي، و"تبصرة المتنبه" للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ هذا بابه التصحيح مثل سلام وسلّام، يتصفح مثل الثوري والتوزي، مثل البزار والبزاز، مثل شريح وسريج.

كل هذا من المؤتلف، والمختلف، ومن هذا الباب يحصل التصحيف، وربما أيضًا من هذا الباب يظنون أيضًا أن هذا العدد الذين رووا الحديث يعني واحد، أو يظنون أن هذا هو الضعيف وذاك هو الثقة، وأحدهما قد يكون ضعيفًا والآخر ثقة، فمعرفته مهمة جدًّا؛ لهذا أفرد بالتصنيف، وقد ذكر منه

النووي في "التقريب والتيسير" وفي "مقدمة مسلم" جملة طيبة.

قَوْلُهُ: وَجْدِي.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "روضة المحبين" (ص٢٥): وأما الوجد فهو الحب الذي يتبعه الحزن، وأكثر ما يستعمل الوجد في الحزن، يقال منه: وجد وجدًا بالفتح، ونحن نذكر هذه المادة وتصاريفها، يقال: وجد مطلوبه يجده وجودًا؛ فإن تعلق ذلك بالضالة سموه وجدانًا، ووجد عليه في الغضب موجدة، ووجد في الحزن وَجْدًا بالفتح، ووجد في المال، أي: صار واجدًا وجَدًا ووجُدًا ووجِدًا بالفتح والضم والكسر، وجدة إذا استغنى، وأما إطلاق اسم الوجد على مجرد مطلق المحبة فغير معروف، وإنما يطلق على محبة معها فقد يوجب الحزن.اهـ

قَوْلُهُ: وَشَجْوِي.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "روضة المحبين" (ص٢٩): وأما الشجو فهو حب يتبعه هم وحزن، قال في "الصحاح": الشجو الهم والحزن، يقال: شجاه يشجوه شجوًا إذا أحزنه وأشجاه، يشجيه إشجاءً إذا أغصه، تقول منها جميعًا: شجي بالكسر يشجى شجى، قال الشاعر:

لا تنكــروا القتــل وقــد سـبينا ... في حلقكــم عظــم وقــد شــجينا

أراد: حلوقكم، وأشجى ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره، ورجل شج

أي: حزين، وامرأة شجية على فعلة، فأطلق هذا الاسم على الحب للزومه كالشجى الذي يعلق بالحلق وينشب فيه.

قَوْلُهُ: وَلَوْعَتِي.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في "روضة المحبين" (ص٤٢): وأما اللوعة: فقال في "الصحاح": لوعة الحب حرقته، وقد لاعه الحب يلوعه، والتاع فؤاده، أي: احترق من الشوق، ومنه قولهم: أتان لاعة الفؤاد إلى جحشها، قال الأصمعي: أي لائعة الفؤاد وهي التي كأنها ولهى من الفزع.اهـ

قَوْلُهُ: حَظّي.

في "الصحاح" و"القاموس": الحظ النصيب الجَد، أو خاص بالنصيب من الخير والفضل.

قَوْلُهُ: وَمَا مِنْكَ آمِلُ.

في "مختار الصحاح" و"القاموس": الأمل الرجاء، يقال: أمّل خيره، يأمُل أملًا وأمّله تأميلًا.

قَوْلُهُ: وَمُخْتَلِفٌ.

في هذا البيت نوع واحد من أنواع الحديث، وهو المؤتلف والمختلف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٢) خُـذِ الْوَجْـدَ مِنِّـي مُـسْنَدًا وَمُعَنْعَنًـا   فَغَـيْرِي بِمَوْضُـوعِ الـهَوَى يَتَحَيَّـلُ

اشتمل هذا البيت على ثلاثة من أنواع الحديث.

المسند: هو عند أهل الحديث ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، سواء اتصل بالثقات أو بالضعفاء.

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "النكت": والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم: ما أضافه من سمع النبي ﷺ بسند ظاهره الاتصال، فمن سمع أعم من أن يكون صحابيًّا، أو تحمل حال كفره، وأسلم بعد موت النبي ﷺ...

قال: فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما.اهـ

وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "التقريب مع التدريب" ص(١٨٢): وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ.اهـ

المعنعن لغة: اسم مفعول من عنعن، أي قال: عن عن.

واصطلاحًا: هو قول الراوي عن فلان.

واختلفوا في حكم الإسناد المعنعن، فالذي صححه جمهور المحدثين وغيرهم أنه من المتصل بشرط سلامة معنعنه من التدليس، ويشترط ثبوت ملاقاته ممن رواه عنه بالعنعنة على ما ذهب إليه البخاري، وشيخه ابن المديني

وغيرهما من أئمة الحديث.

ومسلم لم يشترط الثاني، بل اكتفى بثبوت كونهما في عصر واحد، وإن لم يثبت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها، لكن قال ابن الصلاح: فيما قاله مسلم نظر، أي: لأنهم كثيرًا ما يرسلون عمن عاصروه ولم يلقوه، فاشترط لقيهما لتحمل العنعنة على السماع.

واشترط ابن السمعاني طول الصحبة بينهما، وأبوعمرو الداني كونه معروفًا بالرواية عنه، والقابسي أن يدركه إدراكًا بيّنًا.

وقيل: المعنعن المرسل والمنقطع، وإن لم يكن راويه مدلسًا حتى يظهر اتصاله بمجيئه من طريق آخر أنه سمعه منه؛ لأن (عن) لا تشعر بشيء من أنواع التحمل.

قال النووي رحمه الله: وهذا مردود بإجماع السلف.انتهى

الموضوع لغة: اسم مفعول من وضع الشيء إذا اختلقه.

واصطلاحًا: هو الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ، وهكذا قد ألف علماء في الموضوعات كابن الجوزي وانتقد عليه من حيث أنه أدخل في كتابه ما ليس بموضوع مثل حديث الكاسيات العاريات في "صحيح مسلم".

ولهذا قال السيوطي رحمه الله: وفي كتاب ابن الجوزي ما ليس من الموضوع، حتى وهما من الصحيح والضعيف والحسن ضمنته كتابي "القول الحسن"، ومن غريب ما تراه فاعلم فيه حديث من "صحيح مسلم".

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "النزهة": فالقسم الأول، وهو الطعن بكذب

الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع، والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الغالب، لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذوب، لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك، وإنما يقوم بذلك، منهم من يكون اطلاعه تامًّا، وذهنه ثاقبًا، وفهمه قويًّا، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة، وقد يعرف الوضع بإقرار واضعه، قال ابن دقيق العيد: ولكن لا يقطع بذلك لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الإقرار.اهـ

وفهم منه بعضهم أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مراده، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل، ولا رجم المعترف بالزنى؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به.

ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي، كما وقع لمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا؟ فساق في الحال إسنادًا إلى النبي ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة.

وكما وقع لغياث بن إبراهيم حيث دخل على المهدي، فوجده يلعب بالحمام، فساق في الحال إسنادًا إلى النبي ﷺ أنه قال: «**لا سبق إلا في نَصْلٍ، أو خُفٍّ، أو حافرٍ، أو جناح**»، فزاد في الحديث: «أو جناح»، فعرف المهدي أنه كذب لأجله، فأمر بذبح الحمام.

ومنها: ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضًا لنص القرآن، أو السنة

المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل.

ثم المروي تارة يخترعه الواضع، وتارة يأخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات، أو يأخذ حديثًا ضعيف الإسناد، فيركب له إسنادًا صحيحًا ليروج.

والحامل للواضع على الوضع:

- إما عدم الدين، كالزنادقة.
- أو غلبة الجهل، كبعض المتعبدين.
- أو فرط العصبية، كبعض المقلدين.
- أوِ اتِّباع هوى بعض الرؤساء.
- أو الإعراب لقصد الاشتهار.

وكل ذلك حرام بإجماع من يُعتد به، إلا أن بعض الكرامية، وبعض المتصوفة، نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خطأ من فاعله، نشأ عن جهل؛ لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية.

واتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، وبالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ.

واتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقرونًا ببيانه؛ لقوله ﷺ: «**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين**»، أخرجه مسلم.

قال ابن حجر رحمه الله: ولم يجد إلا هذا الحديث الذي في أحد "الصحيحين" وهو في "الموضوعات"، حديث أيضًا: «**غيروا هذا الشيب وجنبوه السواد**»، أو حديث: «**يأتي قوم يخضبون لحاهم كحواصل الحمام**».

حديث ابن عباس وهم فيه ابن الجوي فأدخله في الموضوعات من أجل عبد الكريم يظنه أنه ابن أبي المخارق وهو الجزري، وعبد الكريم الجزري ثقة، وعبد الكريم ابن أبي المخارق ضعيف، فهذا من أي الأنواع؟ درسنا الليلة في المتفق والمفترق واحد ضعيف، وواحد ثقة.

فلما عرفنا هذا الفصل: فصل المتفق والمفترق؛ عرفنا هذا الضعيف، وعرفنا هذا الثقة، وإلا قد يلتبس هذا بهذا، وهكذا أيضًا أتى بعده السيوطي وانتقد عليه ما انتقد في "اللآلي المصنوعة".

اشتمل هذا البيت على ثلاثة من أنواع الحديث: المسند، والمعنعن، والموضوع.

قَوْلُهُ: الْهَوَى.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "روضة المحبين" ص(٢٢-٢٣): وأما الهوى فهو ميل النفس إلى الشيء وفعله، هوي يهوى هوى مثل عمي يعمى عمى، وأما هوى يهوي بالفتح: فهو السقوط، ومصدره الهوي بالضم، ويقال: الهوى أيضًا على نفس المحبوب قال الشاعر:

إن التـي زعمـت فـؤادك ملهـا مُعْـضَلُ   خلقـت هـواك كـما خلقـت هـوى لهـا

ويقال: هذا هوى فلان وفلانة هواه، أي: مهويته ومحبوبته. وأكثر ما يستعمل في الحب المذموم كما قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[النازعات:٤٠-٤١].

ويقال: إنما سُمِّيَ هوى؛ لأنه يهوي بصاحبه، وقد يستعمل في الحب الممدوح استعمالًا مقيدًا.

ومنه قول النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما ئت به**».

وفي "الصحيحين" عن عروة قال: كانت خولة بنت حكيم من اللائي وهبن أنفسهم للنبي ﷺ، فقالت عائشة رضي الله عنها: أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل، فلما نزلت: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾[الأحزاب:٥١]، قلت: يا رسول الله، ما أرى ربك إلا يسارع في هواك.

وفي قصة أسارى بدر قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: فهوي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر رضي الله عنه، ولم يَهْوَ ما قلت. وذكر الحديث.

وفي "السنن" أن أعرابيًا قال للنبي ﷺ: جئت أسألك عن الهوى؟ فقال: «**المرء مع من أحب**».

قَوْلُهُ: يَتَحَلّل(١١)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله -في "الفتح" (١٢/ ٤٠٨-٤٠٩) ط/ السلام-: جَمْع حِيلَة، وَهِيَ مَا يُتَوَصَّل بِهِ إِلَى مَقْصُودٍ بِطَرِيقٍ خَفِيّ، وَهِيَ عِنْد الْعُلَمَاء عَلَى

---

(١١) في نسخة: يتحيَّل.

أَقْسَام بِحَسَبِ الْحَامِل عَلَيْهَا؛ فَإِنْ تَوَصَّلَ بِهَا بِطَرِيقٍ مُبَاح إِلَى إِبْطَال حَقٍّ، أَوْ إِثْبَات بَاطِلٍ؛ فَهِيَ حَرَام، أَوْ إِلَى إِثْبَات حَقٍّ، أَوْ دَفْع بَاطِلٍ؛ فَهِيَ وَاجِبَة أَوْ مُسْتَحَبَّة، وَإِنْ تَوَصَّلَ بِهَا بِطَرِيقٍ مُبَاح إِلَى سَلَامَة مِنْ وُقُوع فِي مَكْرُوه؛ فَهِيَ مُسْتَحَبَّة أَوْ مُبَاحَة، أَوْ إِلَى تَرْك مَنْدُوب؛ فَهِيَ مَكْرُوهَة. وَوَقَعَ الْخِلَاف بَيْن الْأَئِمَّة فِي الْقِسْم الْأَوَّل: هَلْ يَصِحّ مُطْلَقًا وَيَنْفُذ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، أَوْ يَبْطُل مُطْلَقًا، أَوْ يَصِحّ مَعَ الْإِثْم؟ وَلِمَنْ أَجَازَهَا مُطْلَقًا، أَوْ أَبْطَلَهَا مُطْلَقًا أَدِلَّة كَثِيرَة.

فَمِنْ الْأَوَّل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾[ص:٤٤]، وَقَدْ عَمِلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقّ الضَّعِيف الَّذِي زَنَى، وَهُوَ مِنْ حَدِيث أَبِي أُمَامَةَ بْن سَهْل فِي "السُّنَن"، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَهُ مَخْرَجًا﴾[الطلاق:٢]، وَفِي الْحِيَل مَخَارِجُ مِنْ الْـمَضَايِق. وَمِنْهُ: مَشْرُوعِيَّة الِاسْتِثْنَاء؛ فَإِنَّ فِيهِ تَخْلِيصًا مِنْ الْحِنْث، وَكَذَلِكَ الشُّرُوط كُلّهَا؛ فَإِنَّ فِيهَا سَلَامَة مِنْ الْوُقُوع فِي الْحَرَج، وَمِنْهُ: حَدِيث أَبِي هُرَيْرَة وَأَبِي سَعِيد فِي قِصَّة بِلَال «**بِعْ الْجَمْع بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ اِبْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا**».

وَمِنْ الثَّانِي قِصَّة أَصْحَاب السَّبْت، وَحَدِيث: «**حُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ الشُّحُوم فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا ثَمَنهَا**»، وَحَدِيث النَّهْي عَنْ النَّجْش، وَحَدِيث: «**لَعْن الْـمُحَلِّل وَالْـمُحَلَّل لَهُ**»، وَالْأَصْل فِي اِخْتِلَاف الْعُلَمَاء فِي ذَلِكَ اِخْتِلَافهمْ: هَلْ الْـمُعْتَبَر فِي صِيَغ الْعُقُود أَلْفَاظهَا أَوْ مَعَانِيهَا؟ فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ؛ أَجَازَ الْحِيَل.

ثُمَّ اِخْتَلَفُوا: فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَنْفُذ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي جَمِيع الصُّوَر، أَوْ فِي

بَعْضهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تَنْفُذ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا. وَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي أَبْطَلَهَا وَلَمْ يُجِزْ مِنْهَا إِلَّا مَا وَافَقَ فِيهِ اللَّفْظ الْـمَعْنَى الَّذِي تَدُلّ عَلَيْهِ الْقَرَائِن الْحَالِيَّة، وَقَدْ اِشْتَهَرَ الْقَوْل بِالْحِيَلِ عَنْ الْحَنَفِيَّة؛ لِكَوْنِ أَبِي يُوسُف صَنَّفَ فِيهَا كِتَابًا، لَكِنَّ الْـمَعْرُوف عَنْهُ وَعَنْ كَثِير مِنْ أَئِمَّتهمْ تَقْيِيد أَعْمَالهَا بِقَصْدِ الْحَقّ، قَالَ صَاحِب «الْـمُحِيط»: أَصْل الْحِيَل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَخُذْ بِيَدِك ضِغْثًا﴾[ص:٤٤] الْآيَة، وَضَابِطهَا إِنْ كَانَتْ لِلْفِرَارِ مِنْ الْحَرَام وَالتَّبَاعُد مِنْ الْإِثْم؛ فَحَسَن، وَإِنْ كَانَتْ لِإِبْطَالِ حَقّ مُسْلِم؛ فَلَا، بَلْ هِيَ إِثْم وَعُدْوَان.اهـ

والناظم هنا يخبر عن نفسه أنه صريح في وده مع من قصده، أما غيره فإنه يحتال ويماطل في وده، ولا يجدّ فيه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣) وَذِي نُبَـذٌ مِـنْ مُـبْهَمِ الحُـبِّ فَـاَعْتَبِرْ   وَغَامِــضُهُ إِنْ رُمْــتَ شَرْحــاً أطَــوِّلُ

قَوْلُهُ: نُبَذٌ.

النُّبذ: جمع نبذة، وهي الشيء اليسير، كما في "النهاية".

قَوْلُهُ: مِنْ مُبْهَمِ.

المبهم لغة: اسم مفعول من أبهم، ويجمع على مبهمات، وإبهام الأمر أن يشتبه فلا يعرف وجهه، وكلام مبهم لا يعرف له وجه يؤتى منه، وطريق مبهم إذا كان خفيًّا لا يستبين، كما في "لسان العرب".

واصطلاحًا: فائدة معرفة المبهم: زوال الجهالة، لاسيما الجهالة التي يرد معها الحديث حيث يكون الإبهام في الإسناد، وقد صنف في ذلك الخطيب وغيره.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "النزهة": (ولا يقبل) حديث (المبهم) ما لم يُسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أُبهم اسمه لا تُعرف عينه، فكيف تُعرف عدالته؟! وكذا لا يُقبل خبره، (ولو أُبهم بلفظ التعديل)؛ كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحًا عند غيره، وهذا (على الأصح) في المسألة؛ ولهذه النكتة لم يُقبل المرسل، ولو أرسله العدل جازمًا به؛ لهذا الاحتمال بعينه.

وقيل: يُقبل تمسُّكًا بالظاهر؛ إذ الجرح على خلاف الأصل.

وقيل: إن كان القائل عالمًا أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه. وهذا ليس من مباحث علوم الحديث، والله الموفق.

فإن سُمِّي الراوي، وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه؛ فهو مجهول العين كالمبهم، فلا يُقبل حديثه إلا أن يُوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلًا لذلك.

أو إن روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثق؛ فهو مجهول الحال، وهو المستور، وقد قَبِل روايته جماعة بغير قيد، وردّها الجمهور.

والتحقيق أن رواية المستور، ونحوه مما فيه الاحتمال لا يُطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن ا لصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر.انتهى

قال الإمام ابن عبداهادي رحمه الله في "الصارم المنكي" (١٠٢ و٢٤٦): والمبهم أسوأ حالًا من المجهول.

قَوْلُهُ: الْحُب.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "روضة المحبين" ص(١٧): فأما المحبة، فقيل: أصلها الصفاء؛ لأن العرب تقول لصفاء بياض الأسنان ونضارتها حبب الأسنان. وقيل: مأخوذة من الحباب وهو ما يعلو الماء عند المطر الشديد؛ فعلى هذا المحبة: غليان القلب وثورانه عند الاهتياج إلى لقاء المحبوب.

إلى أن قال: فكأن المحب قد لزم قلبه محبوبه، فلم يرم عنه انتقالًا.اهـ

قَوْلُهُ: فَاعْتَبِر.

قال الراغب رحمه الله: والاعتبار والعبرة بالحالة التي يتوصل بها إلى معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[آل عمران: من الآية١٣]، ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾[الحشر: من الآية٢].

واصطلاحًا: الاعتبار تتبع طرق حديث يظن أنه انفرد بروايته راو؛ ليعرف هل شاركه في روايته غيره أم لا.

قال الحافظ رحمه الله في النزهة (ص١٠٢): وَاعْلمْ أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن "الجوامعِ"، و"المسانيدِ"، و"الأجزاءِ" لذلك الحديثِ الذي يُظنُّ أَنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ لهُ متابعٌ أَم لا؟ هُو الاعتبارُ.

وقولُ ابنِ الصَّلاحِ: معرفةُ الاعتبارِ، والمتابعاتِ، والشَّواهِدِ قد يوهِمُ أَنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ لهُما، وليسَ كذلك، بل هُو هيئةُ التوصُّلِ إِليهِما، وجَميعُ ما تقدَّمَ مِن أَقسامِ المَقبولِ تَحْصُلُ فائدةُ تقسيمِهِ باعتبارِ مَراتِبِهِ عندَ المُعارضةِ، واللهُ أَعلمُ.

قَوْلُهُ: وَغَامِضُهُ.

قال الراغب رحمه الله: الغمض النوم العارض، قيل: أرض غامضة ودار غامضة، ثم يستعار للتغافل والتساهل.

وربما قيل في بعض الأسانيد: غامض، أو مظلم، يطلق هذا التعبير بعض

الأئمة، كابن معين، وابن عدي، والذهبي يطلقون ذلك على الإسناد الذي فيه عدة مجاهيل لا يُعرَفون.

قَوْلُهُ: إِنْ رُمْتَ.

أي: أردت.

قَوْلُهُ: شَرْحًا.

الشرح: قال في "مختار الصحاح": الشرح الكشف، تقول شرح الغامض، أي: فسره، وبابه: قطع، ومنه تشريح اللحم، القطعة منه شريحة.

قال رحمه الله:

١٤)عَزِيــزٌ بِكُــمْ صَــبٌّ ذَلِيــلٌ لِعِــزِّكُمْ وَمَــشْهُورُ أَوْصَــافِ المُحِــبِّ التَّــذَلُّلُ

قَوْلُهُ: عَزِيْزٌ.

العزيز في اللغة: من عَزَّ يعِزُّ بالكسر، أي: قَلَّ وندر، ومن عَزَّ يعَزُّ بالفتح، أي: قوي واشتد.

واصطلاحًا: قال الحافظ ابن حجر في "النزهة": العزيز هو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز، أي: قوي بمجيئه من طريق أخرى، وليس شرطًا للصحيح؛ خلافًا لمن زعمه، وهو أبوعلي الجبائي من المعتزلة.

قال ابن حجر رحمه الله: وادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي، لا توجد أصلًا. قلت: إن أراد به أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً، فيمكن أن يسلّم، أما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين، مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**».

رواه عن أنس: قتادة وعبدالعزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبدالعزيز: إسماعيل بن علية وعبدالوارث، ورواه عن كُلٍّ جماعةٌ.اهـ

حاصله: أنَّ العزيز لا يقل في أحد طبقاته عن اثنين.

قَوْلُهُ: بِكُم.

عليه تنبيه: وهو أن يقال: بالله ثم بكم، وإن لم يطاوعه النظم ينبه عليه في حاشية؛ لقول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْـمُلْكِ تُؤْتِي الْـمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْـمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[آل عمران:٢٦]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾[الحج: من الآية١٨].

قَوْلُهُ: صَبٌّ.

قال ابن القيم رحمه الله في "روضة المحبين" ص(٢٤-٢٥): وأما الصبابة فقال في "الصحاح": هي رقة الشوق وحرارته، يقال: رجل صبٌّ عاشقٌ مشتاقٌ، وقد صبِبْتَ يا رجل، بالكسر، قال الشاعر:

ولست تصب إلى الظاعنين ... إذا ما صديقك لم يصبب

قلت: والصبابة من المضاعف من صب يصب، والصبا والصبوة من المعتل، وهم كثيرًا ما يعاقبون بينهما، فبينهما تناسب لفظي ومعنوي، قال الشاعر:

تشكي المحبون الصبابة ليتني ... تحملت ما يلقون من بينهم وحدي

ويقال: رجلٌ صب، وامرأة صب، كما يقال: رجل عدل وامرأة عدل.

قَوْلُهُ: ذَلِيلٌ لِعِزِّكُم.

أيضًا هذا التعبير خطأ؛ لما تضمنته الآيات المذكورة.

قَوْلُهُ: وَمَشْهُور.

المشهور في اللغة: اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أظهرته، ورجل مشهور معروف المكان مذكور، سمي المشهور بذلك لوضوحه.

والمشهور اصطلاحًا: يعني الثلاثة فما فوق إذا كان ثلاثة فما فوق لم يبلغ حد التواتر على حد تعبيرهم فهو المشهور، وبعضهم يسميه المستفيض، والصحيح أنه لا فرق بين مشتهر وبين مستفيض، منهم من يقول: (مستفيض من يستوي في أول سنده وآخر سنده)، لكن هذا الذي عليه الأكثر، أو عليه الذي هو أقرب أن المشهور هو هذا، مشهور اصطلاحيًّا.

أما المشهور عند بعض الناس من حيث التي ألف فيها الكتب، فلا يعنون بهذا التعريف "المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة" للسخاوي، "كشف الخفاء والإلباس فيما اشتهر على ألسنة الناس" للعجلوني، وهو مستفيد من السخاوي، يلخص عن السخاوي "تلخيص كشف الخفاء"، والسخاوي أعلم منه بعلم الحديث بلا شك.

وهكذا ما كان في هذا الباب المقصود بها الذي يشتهر على الألسنة حتى الذي يشتهر عند العامة مثل بعضهم «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»، حتى الذي يشتهر عند الفقهاء قولهم «**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**».

كذلك عند الأصوليين أن النبي ﷺ يقول: «**إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان**»، رفع بلفظ ضعيف لا أصل له: «**إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**».

وهكذا عند النحويين مثلًا: (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)، فيأتون بالمشتهر عند الأقوام ويذكرونها لبيان حالها، وشهرتها، وربما ذكر السخاوي في كتابه ذلك حدثًا وضعفه وأتى له بشواهد له بها لا تجده في غيره في ذلك الموضع.

فما كل ما في "المقاصد الحسنة" ضعيف، لا، بعضه ضعيف وهو الأكثر، وماله أصل كذا، وكثير منه فيه مباحث طيبة قد تستفيدها من حيث الصحة، والحسن، وغير ذلك، والشواهد والمتابعات، هذا حاصل ما يتعلق بالعزيز، والمشهور.

اشتمل هذا البيت على نوعين من أنواع الحديث، وهما العزيز والمشهور، وتقدم بيانهما.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

١٥)غَرِيـبٌ يُقَـاسِي البُعْـدَ عنْـكَ وَمَالَـه   وحَقِّــك عَــن دَارِ الْــهَوَى مُتَحَــوَّلُ

قَوْلُهُ: غَرِيْب.

الغريب لغة: هو الوحيد الذي لا أهل له عنده، كما في "النهاية".

واصطلاحًا: قال البيقوني رَحِمَهُ اللهُ:

وَقُــلْ غَرِيــبٌ مَــا رَوَى رَاوٍ   ....

الغريب: هو ما رواه راوٍ منفردًا بروايته، فلم يروه غيره، أو انفرد بزيادة في متنه، أو إسناده، سواء انفرد به مطلقًا، أو بقيد كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه لجلالته وثقته وعدالته، كالزهري وقتادة.

وإنما سمي غريبًا؛ لانفراد راويه من غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه، والغالب أنه غير صحيح؛ ومن ثمَّ كره جمع من الأئمة تتبعها.

قال مالك: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس.

وقال الإمام أحمد: لا تكتبوا هذه الغرائب؛ فإنها مناكير، وغالبها عن الضعفاء.

وينقسم الغريب إلى غريب متنًا وإسنادًا، كما لو انفرد بمتنه واحد، وإلى غريب إسنادًا لا متنًا، كحديث معروف روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، فيه يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه.

ولا يوجد ما هو غريب متنًا، وليس غريبًا إسنادًا، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمَّن انفرد به فرواه عنه عدد كثير؛ فإنه يصير غريبًا مشهورًا.

وغريبًا متنًا لا إسنادًا، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد؛ فإنَّ إسناده غريب في طرفه الأول، مشهور في طرفه الآخر، كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»؛ فإن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد الآخذ عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب رفعه.

ولا يدخل في الغريب أفراد البلدان، كقولهم: تفرد به أهل مكة، أو الشام، أو البصرة، إلا أن يراد بتفرد أهل مكة انفراد واحد منهم تجوّزًا؛ فيكون حينئذ غريبًا.

وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "شرح علل الترمذي" (١/ ٤٠٦): الغريب ضد المشهور، وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة.

ومنه قول ابن المبارك: العلم هو الذي يجيئك من هاهنا، ومن هاهنا. يعني المشهور. أخرجه البيهقي من طريق الترمذي، عن أحمد بن عبدة، عن أبي وهب عنه.

وأخرج أيضًا من طريق الزهري عن علي بن حسين، قال: ليس من العلم ما لا يُعرف، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن.

وبإسناده عن مالك قال: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس.

وروى محمد بن جابر عن الأعمش، عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون غريب الحديث، وغريب الكلام.

وعن أبي يوسف قال: من طلب غرائب الحديث كذب.

وقال أبو نعيم: كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة ركعة، سقط حديث في الغرائب.

وقال عمرو بن خالد: سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى بن يونس: ينبغي للرجل أن يتوقى في رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث.

وذكر مسلم في مقدمة كتابه من طريق حماد بن زيد أن أيوب قال لرجل: لزمت عمرًا؟ قال: نعم، إنه يجيئنا بأشياء غرائب!! قال: يقول له أيوب: إنما نَفِرُّ أو نفرق من تلك الغرائب.

وقال رجل لخالد بن الحارث: أخرج لي حديث الأشعث؛ لعلي أجد فيه شيئًا غريبًا، فقال: لو كان فيه شيء غريب لمحوته.

ونقل علي بن عثمان النفيلي عن أحمد قال: شر الحديث الغرائب، التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها.

وقال المروذي: سمعت أحمد يقول: تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم.

ونقل محمد بن سهل بن عسكر عن أحمد قال: إذا سمعت أصحاب

الحديث يقولون: هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعتهم يقولون: لا شيء. فاعلم أنه حديث صحيح.

وقال أحمد بن يحيى: سمعت أحمد غير مرة يقول: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء.

قال أبوبكر الخطيب: أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب عليهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من رواية المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنبًا، والثابت مصدوفًا عنه مطرحًا، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين.

وهذا الذي ذكره الخطيب حق، ونجد كثيرًا ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل "مسند البزار"، و"معاجم الطبراني"، أو "أفراد الدارقطني"، وهي مجمع الغرائب والمناكير.

وَقَوْلُهُ: غَرِيْبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ.

فيه إشارة إلى رحلة أهل الحديث وغربتهم من أجله؛ لملاقاة الشيوخ، وأخذ الحديث عنهم، وأخذ طرق التحمل المعروفة عند المحدثين.

قال الإمام البخاري رحمه الله في "كتاب العلم" (١/ ٢٢٨): باب الخروج في طلب العلم.

وألف الإمام أبوبكر الخطيب رسالة بعنوان "الرحلة في طلب الحديث".

وذكر حاجي خليفة في "كشف الظنون" عدة مؤلفات لغير الخطيب في الرحلة، وأقوال وشعر ونثر في مدح الرحلة في طلب العلم.

قَوْلُهُ: وَحَـقّكَ.

هذا قسم بغير الله، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**من كان حالفًا؛ فليحلف بالله، أو ليصمت**» رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وجاء: «**من حلف بغير الله؛ فقد أشرك**» أخرجه أحمد (٢/ ١٢٥)، وأبوداود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وغيرهم.

قَوْلُهُ: مُتَحَوّلُ.

قد يؤخذ منه تحويل السند.

قال الإمام النووي رحمه الله في فصل الرموز في الإسناد من "مقدمته على صحيح مسلم" ص(٣٣) طبعة دار ابن حزم: جرت العادة بالاقتصار على الرمز فى حدثنا وأخبرنا، واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا (ثنا)، وهي الثاء والنون والألف، وربما حذفوا الثاء ويكتبون من أخبرنا (انا)، ولا يحسن زيادة الباء قبل (نا)، وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من

الإسناد إلى إسناد (ح)، وهي حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول؛ لتحوله من الإسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارىء إذا انتهى إليها: (ح)، ويستمر فى قراءة ما بعدها. **وقيل**: إنها من (حال بين الشيئين) إذا حجز؛ لكونها حالت بين الإسناد، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية. **وقيل**: إنها رمز إلى قوله (الحديث)، وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: (الحديث)، وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها (صح)، فيشعر بأنها رمز (صح)، وحسنت هاهنا كتابة (صح)؛ لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول، ثم هذه الحاء توجد فى كتب المتأخرين كثيرًا، وهي كثيرة في "صحيح مسلم" قليلة في "صحيح البخاري"، فيتأكد احتياج صاحب هذا الكتاب إلى معرفتها، وقد أرشدناه إلى ذلك، ولله الحمد والنعمة، والفضل والمنة.اهـ

قال رحمه الله:

١٦) فَرِفْقًــا بِمَقْطُــوعِ الوَســائِلِ مالَــهُ إلَيْـــك سَــبِيلٌ لاَ وَلاَ عنْــك مَعْــدِلُ

قَوْلُهُ: فَرِفْقًا.

قال ابن الأثير رحمه الله في "النهاية": الرفق لين الجانب، وهو ضد العنف، ومنه الحديث: «**ما كان الرفق في شيء إلا زانه**»، أي: اللطف.

قَوْلُهُ: بِمَقْطُوعِ.

المقطوع: ضد الموصول.

واصطلاحًا: قال الحافظ ابن كثير في "مختصر علوم الحديث" المقطوع: هو الموقوف على التابعين قولًا وفعلًا، وهو غير المنقطع، وقد وقع في عبارات الشافعي والطبراني إطلاق المقطوع على منقطع الإسناد.

قلت: المقطوع في المتن، والمنقطع في الإسناد، والمقطوع بحسب سنده من حيث الثبوت وعدمه، إلا أنه من قسم ما ليس بحجة.

وقال النووي رحمه الله في "التقريب": المقطوع جمعه مقاطع ومقاطيع، وهو الموقوف...، وقد جمع فيه عمر بن بدر الموصلي الحنفي جزءًا سماه "وقوف على الموقوف"...، ومن مظان الموقوف -المقطوع- "موطأ مالك"، و"سنن سعيد بن منصور"، و"مصنف ابن أبي شيبة"، و"مصنف عبدالرزاق"، و"الأوسط" لابن المنذر، و"تفاسير ابن جرير"، و"ابن أبي حاتم"، و"عبد بن حميد"، و"تصانيف

ابن أبي الدنيا»، وغير ذلك. اهـ من «شرح السخاوي على تقريب النواوي».

قَوْلُهُ: الْوَسَائِلِ.

الوسائل: جمع وسيلة.

قال الراغب: الوسيلة التوصل إلى الشيء برغبة.

قَوْلُهُ: وَلا عَنْكَ مَعْدِلُ.

فيه مبالغة ليست في موضعها؛ لأن الله عزوجل هو الذي لا ملجأ منه إلا إليه.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

١٧) فَـلا زِلْـتَ فِي عِـزٍّ مَنِيـعٍ وَرِفْعَـةٍ وَلاَ زِلْـتَ تَعْلُـو بِـالتَجَنِّي فَـأَنْزِلُ

قَوْلُهُ: وَرِفْعَةٍ.

يلمح إلى المرفوع.

وهو في اللغة: اسم مفعول من رفع الشيء يرفعه رفعًا، جعله عاليًا، والرفع ضد الوضع والخفض في كل شيء، كما في "لسان العرب".

واصطلاحًا: قال الخطيب هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله؛ فعليه لا تدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم.

لكن قال الحافظ ابن حجر: الظاهر أن كلام الخطيب خرج مخرج الغالب من أن يضاف إلى النبي ﷺ إنما يضيفه الصحابي.

قال ابن الصلاح: ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل، أي كأن يقول في حديث: (رفعه فلان، أو أرسله فلان)؛ فقد عنى بالمرفوع المتصل، أي: بالنبي ﷺ؛ فهو مرفوع مخصوص؛ لما مر أَنَّ المرفوع أعم من المتصل وغيره.

يهدف الناظم رَحِمَهُ اللهُ إلى السند العالي والنازل، علمتم بارك الله فيكم أن الإسناد خصيصة هذه الأمة؛ لذا كان أهل الحديث يتنافسون في علو الإسناد لما فيه من الوصول إلى النبي ﷺ، القرب، يتنافسون في علو الإسناد من حيث إنه

سنة من سنة السلف؛ ولأن السند العالي مريح لاسيما عند المحققين المتأخرين.

ومن حيث النظر فأنت ترى "موطأ مالك" يقول فيه: عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، سند عالي، بينما إذا نزلت إلى سند ابن عساكر، أو الحاكم، أو البيهقي، تتعب في سوق الأسانيد، وربما بعضها قد لا تجد لها تراجم؛ فإنَّه كُلَّما كانت الطبقة أنزل، قلت العناية بتراجم رجال الأسانيد، فهذه من فوائد السند العالي.

يذكرون عن ابن معين رحمة الله عليه، قيل له: أي شيء أحب إليك؟ قال: سند عالي وبيت خالي.

ورب إسناد نازلٍ أحسن من عالٍ، وهذا قليل، سنده يكون نظيفًا، والعالي فيه بعض المتروكين، أو الكذابين، أو الضعفاء؛ فالنازل أحسن منه؛ لأنَّ العبرة بالنظافة، والعبرة بالصحة.

وقسموا علو الإسناد إلى خمسة أقسام:

١- **علو مطلق**: من حيث أن هذا السند يكون عاليًا، أي: بالقرب من النبي ﷺ، فهذا علو مطلق، كما سبق بيانه من "موطأ مالك" إلى النبي ﷺ، أو من كتب إلى النبي ﷺ، يعني يكون بينه وبين النبي ﷺ تابعي، أو تَابِعَيْن، علو مطلق مع الصحابي أيضًا، ربما ثلاثي، أو ثنائي، أو رباعي، هذا ما زال عاليًا.

والسند الثلاثي: ما كان ثلاثة إلى الصحابي.

والرباعي: ما كان أربعة إلى الصحابي، وهكذا خماسي يقال فيه، وهكذا الثنائي أيضًا: نافع عن ابن عمر، هذا ما يقال له اثنين، نافع عن ابن عمر بالصحابي، يُحسب الصحابي أنه من السند، وإن لم يكن من حيث الحكم عليه ما ينظر إلى الصحابي، فالصحابة كلهم عدول.

فقسموه إلى خمسة أقسام، العالي ما سبق ذكره العلو المطلق إلى النبي ﷺ.

بقي أربعة أقسام:

٢- **علو نسبي**: كأن يكون عاليًا إلى شيخ من المشايخ سمعه منه فلان قبل فلان بسنة؛ إذًا هذا عالي بالسند عنه في سماعه عن فلان هذا.

٣- أن يكون عاليًا إلى كتاب شيخ من المشايخ كمثل أن يروي راوٍ "سنن أبي داود" من طريق: الزكي بن عبد العظيم، والآخر يرويه من طريق: النجيب الخزاعي، قالوا: من حيث موت الزكي قبل موت النجيب، فالذي سمع من الزكي يكون قد علا؛ لأن ذاك مات قبل هذا؛ علا في السماع.

٤- أو من حيث العلو أيضًا إلى كتاب من الكتب، يقولون: فلان له سند عالي إلى "صحيح البخاري"، أو إلى "صحيح مسلم"، أعلى من فلان من حيث سنده.

٥- أو من حيث العلو إلى إمام من الأئمة، يقولون: فلان له سند عالي إلى ابن جريج، أو له سند عالي إلى الأعمش، أو الزهري، أو واحد من الأئمة الحفاظ.

ولا ينبغي أن يتنافس فيه مع الإعراض عن العلم والتعليم والعمل؛ لأن هذا مذموم إذا كان لقصد العلو والإعراض عن العلم.

قال رحمه الله:

١٨) أُوَرِّي بِـسُعْدَى وَالرَّبَـابِ وزيْنَـبٍ وَأنْـتَ الـذِي نَعْنِـي وأنْـت المُؤَمَّـلُ

قَوْلُهُ: أُوَرِّي.

قال ابن الأثير في "النهاية": فيه كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفرًا وَرَّى بغيره، أي: ستره وكنى عنه، وأوهم أنه يريد غيره، وأصله من الوراء أي ألقى البيان وراء ظهره.اهـ

وفسرت أيضًا التورية بأنها لفظ له معنيان: قريب، وبعيد، فيطلق القريب ويراد به البعيد.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

١٩) فَخُـذْ أَوَّلًا مِـنْ إِسْـمِهِ ثُـمَّ أَوَّلَا مِـنَ النِّـصْفِ مِنْـهُ فَهْـوَ فِيـهِ مُكَمَّـلُ

٢٠) أَبَـرُّ إِذَا أَقْـسمْتُ أَنِّي بِحُبِّـهِ أَهِـيْمُ وَقَلْبِـي بالـصَّبابة يُـشْعَلُ

قَوْلُهُ: أَبَرُّ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ.

يدل أنه عنى بقصيدته رجلًا يحبه، أفاده بهذه القصيدة الحديثية على صورة غزل.

قال ابن عبدالهادي، وابن جماعة في شرح هذه القصيدة: إذا أخذت الكلمة الأولى من أول البيت الأخير، والأولى من أول نصفه؛ صار (إبراهيم)، وهو المقصود.

قلت: هذا هو اللائق بدينه وعلمه المذكور في ترجمته: أنه إنما ساق هذا النظم على صورة غزل تَفَنُّنًا، ولقصد إفادة إبراهيم المذكور، إما أنه ولده، أو أحد أحبابه، لا أنه عنى بها معشوقة له؛ فهذا في حَقِّه غير مناسب، ولا ملائم مع فضله ودينه، والله أعلم.

انتهى ما يسر الله بسطه على منظومة "غرامي صحيح"، والحمد لله.

الْفَهْـرس